جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

# العلاقات التركية – الاسرائيلية وانعكاساتها على دول الجوار العربي : 2002-2017

## سوريا والعراق: دراسة حالة

The Turkish - Israeli Relations and its Reflections on Neighboring Arab States: 2002-2017

Syria, Iraq: Case Study

إعداد الطالبة

**فاطمه عمر صديق سيف**

1670600012

إشراف الدكتور

**عاهد مسلم مشاقبة**

2018/2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

## تفويض

أنا فاطمة عمر صديق سيف، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ :



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالبة: فاطمه عمر صديق سيف الرقم الجامعي: 1670600012

التخصص: علوم سياسية الكلية: معهد بيت الحكمة

أعلن أنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

العلاقات التركية – الاسرائيلية وانعكاساتها على دول الجوار العربي : 2002-2017

سوريا والعراق: دراسة حالة

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسئولية بأنواعها كافة فبما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن، بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:.....التاريخ: / /



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قرار لجنة المناقشة

العلاقات التركية – الإسرائيلية وانعكاساتها على دول الجوار العربي : 2002- 2017

سوريا والعراق : دراسة حالة

إعداد

فاطمه عمر صديق سيف

إشراف

الدكتور عاهد مسلم المشاقبة

| اعضاء لجنة المناقشة | التوقيع |
| --- | --- |
| الدكتور عاهد مسلم المشاقبة | مشرفا ورئيسا ..... |
| الاستاذ الدكتور علي الشرعه | عضوا :..... |
| الاستاذ الدكتور صايل السرحان | عضوا ..... |
| الاستاذ الدكتور يحيى العلي | عضوا خارجيا ..... |

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في معهد بيت الحكمة في العلوم السياسية جامعة آل البيت نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ ١ / ٨ /٢٠١٨م



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# إهداء

الحمد لله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث

إلى من كان يدفعني قدمًا نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة ،

أبي الغالي رحمة الله؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، التي رعتني حق الرّعاية، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي.

أمي أطال الله في عمرها

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# شكر وتقدير

الحمد لله وحده، والشكر له جلَّ في عُلاه على توفيقه وتيسيره للباحثة في إتمام هذا الجهد المتواضع، إذ قال سبحانه في كتابه العزيز:

{وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ} [سورة إبراهيم:7]

وبعد ..

تتقدم الباحثة بالشكر الجزيل، لكل من علَّمها حرفاً من أساتذتها أعضاء الهيئة التدريسية في معهد الحكمة بجامعة آل البيت، الذين استفادت من علمهم الكثير.

"والتخصيص لا يقتضي النكران"، تخص الباحثة بالشكر، الدكتور عاهد مشاقبة، على تكرّمه بالإشراف على هذا البحث رغم كثرة مشاغله، وشكراً له على ما أمدَّ به الباحثة من علمه الغزير، وتوجيهاته وإرشاداته ونصائحه التي كان لها الأثر الكبير، وأسأل الله أن لا يحرمه الأجر.

كما وأتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة رسالتي هذه. والشكر موصول لكل من دعا، أو نصح، أو ساهم، أو ساند في إتمام هذا البحث وأخص بالذكر الدكتور صايل السرحان.

والحمد لله رب العالمين

الباحثة

فاطمه سيف



المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

# الملخص باللغة العربية


العلاقات التركية – الاسرائيلية وانعكاساتها على دول الجوار العربي : 2002-2017

سوريا والعراق: دراسة حالة

إعداد الباحثة : فاطمه عمر صديق سيف

إشراف الدكتور: عاهد مسلم المشاقبة

هدفت الدراسة إلى استعراض تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ نشأة دولة إسرائيل وحتى الآن، التعرف على العوامل الدولية والإقليمية المؤثرة في العلاقات التركية – الإسرائيلية، بالإضافة إلى الوقوف على أبرز التحديات التي واجهت العلاقات التركية – الإسرائيلية، واستعراض انعكاس العلاقات التركية - الإسرائيلية على دول الجوار العربي (سوريا والعراق). ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على منهج المصلحة الوطنية

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

تعد العلاقات التركية – الإسرائيلية شاملة لجميع أسباب إقامة العلاقات فهي تشمل على تفسير المصلحة في العلاقات الدولية. لم تتغير توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة جذرياً عمّا كانت عليه السياسة الخارجية التركية قبل عام (2002) وصعود حزب العدالة والتنمية، إنما تأتي في إطار عملية إعادة التموضع والبناء التي تبناها حزب العدالة والتنمية بعد التطرق إلى السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات التركية – الإسرئيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، نرجح في المستقبل القريب والمتوسط، استمرار الوضع القائم المتسم بالتراجع النسبي في العلاقات التركية – الإسرائيلية على مستوى العلاقات الدبلوماسية والسياسية، دون القدرة على التأثير في الجانبين العسكري والاقتصادي وفي المسار العام لهذه العلاقات.

ترى الحكومة التركية أنّه كلما ازداد التغلغل الإسرائيلي في شمال العراق، كلما انعكس ذلك سلباً على المستويين الأمني والسياسي وعلى دورها الإقليمي، الأمر الذي يحدث اضطراباً في العلاقات التركية الأسرائيلية.

يرى العراق أن تركيا تمثل حليفاً وشريكاً سياسياً قادراً على بناء الاقتصاد العراقي، ولاسيما البنية التحتية، فضلاً عن أهميتها فيما يتعلق بقدرتها على تأمين خطوط تصدير الطاقة ومساراتها.




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# فهرس المحتويات


تفويض ..... ب
اقرار ..... ج
قرار لجنة المناقشة ..... د
إهداء ..... ه
شكر وتقدير ..... و
الملخص باللغة العربية ..... ز
فهرس المحتويات ..... ح
الفصل الأول الإطار العام للدراسة ..... 1
المقدمة ..... 1
مشكلة الدراسة وأسئلتها: ..... 3
أهمية الدراسة: ..... 4
أهداف الدراسة: ..... 5
منهجية الدراسة: ..... 6
حدود الدراسة ..... 8
مصطلحات الدراسة ..... 8
الدراسات السابقة ..... 9
الفصل الثاني التطور التاريخي للعلاقات التركية الإسرائيلية ..... 17
المبحث الأول العلاقات العثمانية الصهيونية ..... 17
المبحث الثاني العلاقات التركية الإسرائيلية ..... 22
الفصل الثالث المقاربات النظرية لتفسير العلاقات التركية الإسرائيلية ..... 32
المبحث الأول المنظور الواقعي وأثره على العلاقات التركية الإسرائيلية ..... 32
المبحث الثاني المنظور الليبرالي والبنائي وأثره في العلاقات التركية الإسرائيلية ..... 37




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع المحددات الداخلية والخارجية للعلاقات التركية الإسرائيلية ..... 44
المبحث الأول المحددات الداخلية والخارجية التركية وأثرها على العلاقات التركية الإسرائيلية..... 44
المبحث الثاني المحددات الداخلية والخارجية الإسرائيلية وأثرها على العلاقات التركية الإسرائيلية ..... 54
الفصل الخامس انعكاسات العلاقة التركية-الإسرائيلية على دول الجوار ..... 60
المبحث الأول انعكاس العلاقات التركية الإسرائيلية على العراق وسوريا ..... 60
المبحث الثاني الخيارات المستقبلية للعلاقات التركية- الإسرائيلية ..... 65
الخاتمة ..... 69
المراجع..... 71
Abstract ..... 80



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

## المقدمة

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق حيوية وعرضة للتغيرات والأحداث والتوترات في العالم، اعتبارا لأهميتها الجغرافية والاستراتيجية. ولأنها مجال حيوي للمصالح الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً، فقد شهدت هذه المنطقة العديد من التفاعلات، التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية وأكبر حلفائها -إسرائيل- إلى التوجه نحو سياسة التكتلات الإقليمية وبناء الاستراتيجيات التي تهدف إلى التكامل والتعاون. وذلك بغية تحقيق السيطرة على المدى الطويل، مستغلة في ذلك الدول الإقليمية المجاورة، وعلى رأسها تركيا، التي حسمت في الماضي خيارها الاستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب والدول التي تدور في فلكه، ومنها إسرائيل.

ويعتبر موضوع العلاقات التركية – الإسرائيلية من المواضيع التي تحظى باهتمام دولي واسع، نظراً لقوة تلك العلاقات وارتباطها الوثيق، والتي ترجع إلى عام 1949 م، حينما اعترفت الجمهورية التركية بدولة إسرائيل من طرف الرئيس "عصمت اينونيو". الأمر الذي جعل هذه العلاقات تتطور لتغطي كافة الجوانب والمستويات بدءا بالسياسي، وصولاً إلى الجانبين الاقتصادي والتجاري لتتوج لاحقاً بالاتفاق الأمني العسكري في عام1996 م، والذي تلته العديد من الاتفاقيات بهذا الشأن. وهو ما شكل منعطفاً خطيراً بالنسبة للعلاقات التركية – العربية، بعدما أصبحت العلاقات التركية – الإسرائيلية محور اهتمام الدول العربية، والتي ارتأت بأن هذا التطور على مستوى علاقات أنقرة وتل أبيب يشكل خطراً عليها، وعلى المنطقة ككل (حوادسي، 2014، ص32).

وبهذا فقد شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية تطورات متنامية منذ مطلع التسعينيات مستغلة الظروف التي كانت تمر بها منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد نشوب حرب الخليج الثانية، وتجسد ذلك عملياً عام (1996) بعد اتفاق التعاون العسكري بين الطرفين، ومنذ تلك الفترة أخذت العلاقات بالتطور على كافة الصعد السياسية، والاقتصادية و العسكرية، ورغم ما انتاب هذه الفترة من بعض المشاكل التي عكرت صفو العلاقات، إلا أنه تم التعامل معها بحذر شديد من قبل الطرفين، خوفاً من عملية التصعيد التي قد تزيد من التوتر،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وظهرت العديد من المبادرات التي كان الهدف منها تقوية صور الشراكة وإدخال اسرائيل في مشاريع شرق أوسطية، بهدف توفير بيئة ملائمة لتقوية العلاقات التركية – الاسرائيلية من خلال عدم تفويت الفرص السانحة – خاصة بعد حرب الخليج الثانية لزيادة صور التعاون (الغول، 2013، ص13).

ويمكن القول أن العلاقات التركية - الإسرائيلية أخذت بالتطور في كافة المجالات السياسية والدبلوماسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والتجارية. فعلى المستوى السياسي تم تبادل السفراء، وعقدت العديد من اللقاءات بين المسئولين من كلا البلدين، أما على المستوى الاقتصادي فقد عقدت العديد من الاتفاقيات التجارية، وعلى المستوى الأمني أبرمت العديد من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية.

لقد كان تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية محور اهتمام الدول العربية التي ارتأت بأن هذا التطور على كافة الأصعدة يشكل خطراً على الدول العربية بشكل عام، وبالتالي فقد تطورت العلاقات التركية - الإسرائيلية في ظل وجود دور للأطراف الخارجية في تعزيز وتطوير هذه العلاقات أو تراجعها، خاصة دول الجوار الجغرافي ممثلة في سوريا والعراق وإيران، ودور الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، في تدعيم وتوثيق العلاقات بين تركيا وإسرائيل (أبو مطلق، 2012، ص11).

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية - ذو الجذور الإسلامية - إلى السلطة عام 2002 م، تشكلت مرحلة جديدة في السياسة التركية تجاه دول الجوار عامة، حيث بدأت تركيا بالانفتاح على محيطها العربي والإسلامي، وأصبحت تولي اهتماماً أكبر للقضايا الإقليمية، وقد أكدت قيادة حزب العدالة والتنمية أن العلاقات التركية مع أي طرف، سواء أكان محوراً أقليمياً أم دولي، ليست بديلاً عن العلاقات مع أطراف أخرى بل هي عنصر مكمل لصفة تعدد الأبعاد، وتعدد الأقاليم، وتعدد الأطراف، التي تمتاز بها السياسة الخارجية التركية (المرشد، 2018، ص3). هذه الإستراتيجية التركية تمثل السعي نحو موازنة مواقفها السياسية تجاه منطقة تعج بالصراعات، لذا حاولت ان تكسب إسرائيل في صفها لتخرج من الازمة بأوراق رابحة، تمكنها من زيادة ثقلها السياسي في المنطقة، خاصة بعد ان اجتمعت المصالح التركية مع الامريكية التي تعتبر إسرائيل حليفا إستراتيجيا في المنطقة، وقامت بالسماح لأمريكا باستخدام القواعد العسكرية الموجودة في تركيا (أبو مطلق، 2012، ص12).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن مع بدايات القرن الحادي والعشرين بدأت العلاقات بالتوتر، بسبب ما شهدته العلاقة بين الطرفين من تغير في العلاقة بسبب المساعدات الإنسانية المتجهة الى غزة ، عام 2010 وما نجم عن الاعتداء من سقوط قتلى، وهذا الاعتداء اعتبرته تركيا ضربة قد تساهم في زيادة توتر العلاقات، وقد اكدت تركيا غير مرة ان إسرائيل لا تملك خيارات لتحسين العلاقات إلا ما جاء على لسان وزير الخارجية التركي وحدد المجال الذي يمكن من خلاله عودة العلاقات كما كانت عليه ومن ذلك، الاعتذار الرسمي من قبل اسرائيل عن الاعتداء على أسطول الحرية. وقد تم رسم خريطة طريق جديدة للعلاقات مع اسرائيل تمثلت بإغلاق المجال الجوي التركي أمام الطيران العسكري الإسرائيلي، كصورة تجسد ملامح العزلة التي تريد تركيا أن تفرضها على إسرائيل.

وقد أدى تحسن العلاقات-التركية العربية إلى انخفاض العلاقات التركية -الإسرائيلية. وذلك بسبب تلاقي المصالح التركية-العربية جراء الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وما ترتب عليه من نتائج أمنية واقتصادية تضر بمصالح الأتراك والعرب بشكل مباشر، ثم التدخل الإسرائيلي العسكري والاستخباري في كردستان العراق، وما نجم عنه من تهديد فعلي للأمن القومي التركي(خماش، 2010، ص11).

وتأسيساً على ما سبق فقد جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على العلاقات التركية الإسرائيلية منذ عام 2002 وحتى عام 2017 وأثر هذه العلاقات على دول الجوار العربي ممثلة بالعراق وسوريا.

## مشكلة الدراسة وأسئلتها:

اتسمت العلاقات التركية -الإسرائيلية بالتأرجح والتذبذب على مدار التاريخ، بسبب العديد من التطورات الإقليمية والدولية، فقد كانت تركيا تبحث من خلال علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل عن مكاسب أكبر من ناحية الدور الإقليمي والمكاسب الاقتصادية والعسكرية والتجارية وغيرها، إلا أنها مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم تغيرت، بسبب توجه تركيا نحو عمقها الاستراتيجي، المتمثل ببعض دول وسط آسيا وبعض الدول العربية والإسلامية؛ مما أثر سلباً على العلاقات التركية-الإسرئيلية.وقد كشفت العلاقات المتوترة بين الجانبين التركي والإسرائيلي عن نفسها في الآونة الأخيرة بصورة واضحة عندما اتهمت أنقرة تل أبيب بممارسة إرهاب الدولة ضد الفلسطينيين، خصوصاً بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة شتاء العام 2008.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن في المجمل، فإن التوتر بين الطرفين أخذ في الاستشراء منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، فباتت الانتقادات التركية تجاه إسرائيل أكثر حدة، خصوصاً بعد التدخل الإسرائيلي في شؤون كردستان العراق، ناهيك عن التوتر بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006، وإدانة الحكومة التركية لتلك الحرب. كما شهدت السياسة الخارجية التركية – الاسرائيلية تغيراً ملموساً بعد تسلم حزب العدالة والتنمية للحكم، وانتهجت سياسة خارجية مع اسرائيل الأمر الذي جعل علاقاتها مع الدول العربية لا تسير على وتيرة واحدة .

ومما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة انطلاقا من السؤال المحوري التالي: "ما انعكاس العلاقات التركية – الاسرائيلية على واقع العلاقة بين تركيا ودول الجوار العربي، سوريا والعراق إنموذجاً؟"

ويتفرع من هذا التساؤل المحوري الأسئلة الفرعية التالية :

كيف تطورت العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ نشأة دولة إسرائيل وحتى الآن؟

ما العوامل الدولية والإقليمية المؤثرة في العلاقات التركية - الإسرائيلية؟

ما أبرز التحديات التي واجهت العلاقات التركية - الإسرائيلية؟

كيف انعكست العلاقات التركية - الإسرائيلية على دول الجوار العربي (سوريا والعراق).

## أهمية الدراسة:

تشكل العلاقات التركية – الاسرائيلية عاملاً فعالاً وأساسياً في توتر العلاقات التركية – العربية بسبب ما تشتمل عليه هذه العلاقات من تطورات متنامية غالباً ما تكون على شكل تحالفات عسكرية وأمنية وسياسية واقتصادية، والتخوف من أن تكون التحالفات مدعومة أمريكياً، الأمر الذي يؤدي إلى اختلافات واضحة في ميزان القوى في المنطقة، التي تعاني أصلاً منه، لكن قد يزيد هذا التحالف من اختلالات أكثر تؤثر سلباً على الجانب العربي، ومن هنا فإن هذه الدراسة جديرة بالعرض والدراسة على صعيدين علمي (نظري ) وعملي (تطبيقي)، في ظل تغيرات متسارعة على المستويين الإقليمي والدولي، وانطلاقاً من ذلك تكمن أهمية الدراسة في جانبين:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جانب علمي (نظري)

الارتباط التاريخي القديم بين تركيا والدول العربية بوشائج تاريخية قديمة، تعود بجذورها إلى الحكم العثماني، وتتطلع تركيا إلى استغلال هذا الارتباط التاريخي للعب دور إقليمي كمحاولة لتعزيز دورها في الربط بين الشرق والغرب، وتسعى إلى استغلال ما يسمى بالعثمانية الجديدة لصالحها.

أهمية الموقع الجغرافي الذي تمثله تركيا بالنسبة للدول العربية، فهي تربط بين العالمين العربي والغربي.

مساهمة هذه الدراسة في تسليط الضوء على واقع العلاقات التركية الاسرائيلية، وانعكاساتها المباشرة على دول الجوار (سوريا والعراق).

المستوى العملي

تتمتع تركيا بموقع استراتيجي هام بالنسبة للدول العربية بسبب ارتباطها بحدود إستراتيجية هامه مع الدول العربية، وهذا يساهم بفاعلية في طبيعة السياسة والعلاقة التي ينتجها الطرفان، كما أن تركيا ترتبط بعلاقات سياسية واقتصادية، وعسكرية (أمنية) مع اسرائيل، وهذه العلاقات ذات تأثير شديد الوضوح على علاقة تركيا بالدول العربية، وكي تحافظ الدول العربية على علاقتها مع تركيا كحليف إستراتيجي في المنطقة فإن الأمر يتطلب تسوية للقضايا مثار الجدل بين الطرفين التركي والعربي، مثل: مشكلة المياه، والأقليات، والموقف من القضية الفلسطينية، وغيرها. ومثل هذا النوع من الدراسة قد يساهم بتوفير مادة علمية تفيد المختصين بالشؤون الدولية، وبالتالي يمكنهم من تكوين رؤى وأفكار مستقبلية يمكن التعويل عليها للخروج بمعطيات خاصة تمكنهم من الوقوف على فهم الواقع السياسي لطبيعة هذه العلاقات وبالتالي الخروج بتفسيرات مستندة إلى وقائع معينة.

## أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

استعراض تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ نشأة دولة إسرائيل وحتى الآن.

التعرف على العوامل الدولية والإقليمية المؤثرة في العلاقات التركية – الإسرائيلية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوقوف على أبرز التحديات التي واجهت العلاقات التركية – الإسرائيلية.

التعرف على انعكاس العلاقات التركية - الإسرائيلية على دول الجوار العربي (سوريا والعراق).

## منهجية الدراسة:

ستقوم هذه الدراسة على منهج المصلحة الوطنية، حيث قامت الباحثة باستخدام منهج المصلحة الوطنية، المنبثق عن النظرية الواقعية، باعتبار أن مفهوم هذا المنهج يرتبط إلى حد كبير بنظرية القوة. ونظراً لذلك الارتباط فإن "هانز مورجانثو"، (الأمريكي الأصل وأستاذ العلاقات الدولية)، لم يتردد في ربط المصلحة الوطنية بالقوة؛ إذ تظل القوة هدفاً لصناع السياسة الخارجية، وهي هدف رئيس من أهداف الدولة في علاقاتها الخارجية مع الفاعلين الدوليين. واستناداً إلى ما سبق، يرى أصحاب هذا المنهج أن سلوك الدولة، ثم التنبؤ بمستقبل علاقاتها الدولية يعرف من خلال إدراك المصالح الوطنية، باعتبار أن تلك المصالح هي الباعث الحقيقي لنشاطها وسلوكها تجاه المحيط الدولي. وبالرغم من أهمية التفاعلات الدولية وفقاً لاتجاهات ومفاهيم المصالح الوطنية للفاعلين الدوليين؛ فإنه لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال تجاهل المصلحة الوطنية كدافع حقيقي لسلوك الدول، غير أن ما يجدر التنويه إليه هنا أن السبب الرئيس للصراع في التفاعلات الدولية هو تصادم المصالح الوطنية للدول، وعلاوة على ذلك أن تفسير المصلحة الوطنية للدولة وتحديدها يتبدل بحدود فهم صناع القرار السياسي، وإدراكهم لمصالح بلدهم. كذلك نجد أن قادة البلد الواحد كثيراً ما يُفسرون المصالح الوطنية لدولتهم تفسيراً خاصاً، وأن الخطورة في هذا المنهاج تكمن في أن القادة السياسيين غالباً يفسرون أخطاءهم في علاقاتهم الدولية بأن سلوكهم لم يكن يهدف إلا لتحقيق المصلحة الوطنية، وكثيراً ما يبرر القادة تصرفاتهم الشخصية وأخطاءهم الجسيمة عند عدم اتخاذ القرار الرشيد بأنهم قد اختاروا سلوكهم الخطأ تحت مبرر وغطاء المصلحة الوطنية (الكبسي، 1997).

وفي إطار المصلحة الوطنية قام " هانز مور جانثو" بتصنيف أنواع المصالح الوطنية (المشاقبة، 2014:

المصالح الأولية: وتتضمن الحفاظ على الوحدة الجغرافية والسياسية والهوية الثقافية وبقاء الأمة ضد التجاوزات الخارجية، والمصالح الأولية لا يمكن المساومة عليها وإن جميع الأمم تتمسك وتدافع عنها بأي ثمن.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصالح الثانوية: وهي مصالح مواطني الدولة في الخارج، فتقوم الدولة بحمايتها وحماية الحصانات الدبلوماسية لممثليها في الخارج.

المصالح الدائمة: وهي تلك المصالح الثابتة خلال فترة طويلة من الزمن أنها تختلف بمرور الزمن ولكن ببطء.

المصالح المتغيرة: هي تلك المصالح التي تحددها الأمة في أي وقت طبقاً لمصالحها الوطنية، مثل آراء المسؤولين والرأي العام والمصالح القطاعية والسياسات الحزبية لأمة معينة. وبهذا الصدد، فإن المصالح المتغيرة تختلف عن المصالح الأولية والدائمة.

المصالح العامة: هي تلك المصالح التي يمكن أن تطبقها أمة على مناطق جغرافية واسعة ولعدد كبير من الدول أو في عدة حقول خاصة مثل الاقتصاد والتجارة والدبلوماسية والقانون الدولي.

المصالح الخاصة: وهي المصالح التي تتحدد في الزمان والمكان المعين، وهي غالباً ما تعبر عن تطور منطق المصالح العامة.

ويقوم منهج المصلحة الوطنية على عدة افتراضات:

إن الدول تسعى دائما إلى تعزيز قوتها، في إطار المصلحة التي تتحدد في اطار القوة.

الدول هي التي تمثل الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وأن التركيز على الدول وليس على المنظمات الدولية أو الشركات المتعددة الجنسية.

إن السياسات الدولية صراعية بالضرورة فالصراع من أجل القوة في نظام يتسم بالفوضوية (غياب السلطة المركزية) لا يترك خياراً سوى الاعتماد على قدرتها لضمان استمرارها.

إدراك الدولة لمصالحها الوطنية يساعد في شرح سلوكها والتنبؤ به.

النظر إلى العلاقات الدولية على أنها صراعية؛ لذلك يصعب تحديد المصلحة الوطنية.

إن المصلحة الوطنية تشكل عامل الارتكاز الأساسي في السياسة الخارجية لأي دولة من العالم كبيرة أو صغيرة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعتبار العامل الأمني الأهم في سياسة الدول الخارجية، فالدول سوف تبذل قصارى جهدها كي تحافظ على أمنها بشتى الوسائل، حتى لو تطلّب الأمر تدخل دول أخرى كي تساعد في صيانة هذا الأمن.

القيام بتحليل السياسة الدولية على أساس أن الدول تتصرف من منطلق عقلاني في تعاملها مع بعضها بعضا، وسوف تتخذ القرارات التي تخدم مصالحها العليا والتي تكون طبيعياً موجهة نحو زيادة قدرة الدولة وقوتها

## حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: بحثت هذه الدراسة في موضوع العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على دول الجوار العربي، سوريا والعراق: دراسة حالة.

الحدود الزمنية : اقتصرت هذه الدراسة على العلاقات التركية الإسرائيلية خلال الأعوام (2002-2017).

## مصطلحات الدراسة

العلاقات التركية الإسرائيلية: التفاعلات ثنائية الأوجه بين دولة تركيا وإسرائيل تتضمن أوجه التعاون بينهما في مختلف المجالات، وفي مقدمتها المجال العسكري والاقتصادي التجاري.

دول الجوار: هي الدول المجاروة في حدودها الجغرافية لكل من إسرائيل ودولة تركيا، وتم اعتماد سوريا والعراق في هذه الدراسة كدول جوار.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الدراسات السابقة

استطاعت الباحثة العثور على مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بموضوع دراستها الحالية والتي تبحث في العلاقات التركية الإسرائيلية، قامت بتلخيصها وترتيبها زمنياً من الأقدم إلى الأحدث، وكما يأتي:

### أولاً- الدراسات باللغة العربية

دراسة (نور الدين، 2009)، بعنوان: "الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط الهواجس والضوابط".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط الهواجس والضوابط، أما المنهج المستخدم في الدراسة فقد استخدم الباحث منهج تحليل النظم والمنهج التطبيقي في الدول التي قامت الدراسة بتحليلها.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: إنه ليس جديداً على السياسة الخارجية التركية نجاح وساطتها في الملف النووي الإيراني، إذ سبق وأن لعبت تركيا دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل في المفاوضات غير المباشرة، والتي توقفت بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية العام 2007 ، وتوطد الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط مع توطد علاقاتها مع سوريا، وكان لافتاً سرعة تحرك الدبلوماسية التركية لاحتواء الأزمة التي نشأت ما بين بغداد ودمشق بعد تفجيرات "الأربعاء الأسود" من شهر سبتمبر/أيلول من العام 2009، على خلفية اتهامات وجهتها الحكومة العراقية ضد دمشق، وامتد التحرك التركي إلى الملف الفلسطيني بالتنسيق مع مصر، وطاول دورها العراق ولبنان ودول مجلس التعاون الخليجي وسواها.

دراسة (القطاونة، 2009) ، بعنوان: "الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل أحادية القطبية(1991-2008).

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض الدور الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل أحادية القطبية (1991 – 2008)، خلال فترة شهدت تغيرات اقليمية متعددة، والبحث في الدوافع والعوامل التي تتحكم بالسياسة التركية تجاه الدوائر الجيوسياسية، وعلاقة كل دائرة وأثرها في الدوائر الأخرى، وإمكانية تعرف الدوائر العربية والإسلامية في المنطقة على نقاط القوة المتوفرة لدى تركيا والاستفادة منها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عده، منها أن تركيا في ظل المتغيرات الحالية تهدف للعب دور جديد في منطقة الشرق الأوسط من خلال استغلال الدعم الأمريكي لها بصفتها تشكل من وجهة نظرهم وكذلك أوروبا نموذجا للإسلام المعتدل، إضافة لذلك تسعى تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، في الجانب الآخر تسعى للحضور بقوة كعضو فاعل في منظمة المؤتمر الإسلامي، وقد أخذت في عام 2008 بزمام المبادرة في قضايا مفصلية وحساسة وخصوصاً أثناء الحرب الإسرائيلية على غزة، كذلك دورها كوسيط في المفاوضات الإسرائيلية -السورية، إضافة إلى أن تركيا أصبحت تنظر إلى موضوع المياه نظرة جدية سيما وأن المنطقة مقبلة على شح مائي.

دراسة (خماش، 2010)، بعنوان: " العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقات التركية–الإسرائيلية، وأثرها على المنطقة العربية من خلال استلهام الماضي وتحليل الحاضر بهدف استشراف مستقبل تلك العلاقات خلال العقدين القادمين، وقامت الدراسة بتحديد مسار العلاقات بين البلدين صعوداً وهبوطاً حتى دخلت في مرحلة فتور شديد، لتعاقب بعض الأحداث منها: اندلاع الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى) في العام 2000، وأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 وتداعياتها، وما ترتب عليها من غزو أمريكي لأفغانستان في عام 2001، ثم احتلال العراق عام 2003، ثم تولي حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات والجذور الإسلامية للسلطة في تركيا عام 2002، ومن ثم تلاقي المصالح التركية –العربية جراء الاحتلال الأمريكي للعراق، وما ترتب عليه من نتائج أمنية واقتصادية تضر مصالح الأتراك والعرب بشكل مباشر.

دراسة (الحباشنة، 2011) ، بعنوان: " العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (2002 – 2010م)"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقات التركية الإسرائيلية، وتحليلها، وتفحصها منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة (2002 – 2010م) في موضوعاتها الرئيسة، وكذلك الإحتمالات، والتطورات المستقبلية لهذه العلاقات. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والتحليلي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينت الدراسة ما يلي: أولاً، تعد العلاقات التركية الإسرائيلية ذات أهمية واضحة في منطقة الشرق الأوسط؛ لما تحتله كلتا الدولتين من أهمية واضحة في المنطقة. ثانياً: تميزت العلاقات التركية الإسرائيلية بين الشد والجذب بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى السلطة؛ بسبب السياسة الإسرائيلية المتمثلة في دعم الحركات الانفصالية الكردية، والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. ثالثاً: الملاحظ، أنه تزامن تفاقم واستمرار التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية مع تنامي التقارب التركي مع كل من سوريا وإيران، أحد الروافد المغذية للتلاقي التركي الإسرائيلي، والذي عزز هذه العلاقات هو المخاوف من نشوء كيان كردي ذي نزعة إستقلالية على حدودها مع العراق يحظى بتعاطف غير سري من الغرب وإسرائيل في وقت هي على علم منه بمواقف متطابقة تجمعها مع الجانبين السوري والإيراني من الموضوع الكردي. رابعاً: على الرغم من توجه سياسة تركيا نحو الشرق الأوسط ونحو العالمين العربي والإسلامي إلا أن ذلك لا ينعكس على علاقتها مع الغرب وإسرائيل. لكن تركيا قررت ممارسة ضغوط ثقيلة على إسرائيل بسبب الضغط الشعبي على حكومة أردوغان. وعلى ما يبدو، فإن السيناريو المحتمل للعلاقات التركية الإسرائيلية هو احتمالية استمرار حالة الشد والجذب والتوتر في العلاقات من الحين إلى الآخر، إلا أنه ينظر لها باعتبارها مستجدات طارئة لن تؤثر في عمق العلاقات الإستراتيجية القائمة بين الدولتين، والتي تصوغها لغة المصالح المتبادلة بين كلا البلدين.

دراسة (أبو مطلق، 2012)، بعنوان: " العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (2002-2010)"

تناولت الدراسة العلاقات التركية - الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية خلال الفترة 2002- 2010م، حيث ركزت على العلاقات الثنائية في مجالاتها وأبعادها المختلفة والمتعددة، وانعكاس هذه العلاقات على القضية الفلسطينية وأثر القضية الفلسطينية (كمتغير) على مسيرة هذه العلاقات. واستعرضت الدراسة نشأة وتطور العلاقات التركية – الإسرائيلية (إطار تاريخي) ومن ثم العلاقات الثنائية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، كما تم تسليط الضوء على البيئة الداخلية والخارجية للعلاقات التركية - الإسرائيلية ودورها في تعزيز العلاقات أو تراجعها، بالإضافة إلى أهم التحديات التي واجهتها؛ ومن ثم أبرزت الدراسة أثر العلاقات التركية - الإسرائيلية على القضية الفلسطينية؛ وانتهت بطرح سيناريوهات مستقبلية للعلاقات التركية – الإسرائيلية. واعتمدت الدراسة على توصيف وتحليل المعطيات الداخلية والخارجية التي أسهمت في تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية، مستخدمة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ونظرية التوازن، والمنهج الاستقرائي التحليل الذي يساهم في فهم السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الثنائية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن العلاقات التركية - الإسرائيلية قبل اتفاقية أوسلو عام 1993 م أثرت على القضية الفلسطينية بشكل سلبي، أما بعد اتفاقية أوسلو فقد أصبحت القضية الفلسطينية عامل مؤثر في العلاقات التركية – الإسرائيلية، خصوصاً في ظل حكم حزب العدالة والتنمية. وأن تركيا حاولت أن تجعل من نفسها لاعباً أساسياً في المنطقة من خلال المحافظة على علاقتها ومصالحها مع إسرائيل، وتقوية علاقتها مع الدول العربية. وأن تعارض مصالح بعض الدول على المستوى الإقليمي والدولي مع تزايد الدور التركي في الشرق الأوسط مثل عقبة في استمرار هذا الدور.

دراسة (الغول، 2013) بعنوان: " أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية- الإسرائيلية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الأثر الذي أحدثه صعود حزب العدالة والتنمية التركي –ذي الجذور الإسلامية - إلى سدة الحكم، على مسار العلاقات التركية-الإسرائيلية، في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية. واستعرضت الدراسة جذور نشأة وعوامل تطور العلاقات التركية -الإسرائيلية، كما قامت بتسليط الضوء على طبيعة المحددات والعوامل التي دفعت كلا الطرفين لتوطيد العلاقات وصولاً إلى اتفاق التعاون الاستراتيجي عام 1996، بالإضافة إلى أهم التحديات التي واجهتها؛ ثم تناولت جذور حزب العدالة والتنمية، وعوامل نشأته، وظروف تعاظم دوره ومكانته، كما أسهبت الدراسة في البحث حول مدى تأثر العلاقات بين أنقرة وتل أبيب في ظل الرؤى المغايرة والسياسات الجديدة التي اتبعتها حكومة العدالة والتنمية، في التوجه نحو عمقها الاستراتيجي واعتماد سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار.

اعتمدت الدراسة على تحليل المعطيات التي أسهمت في تطور العلاقات التركية-الإسرائيلية بجوانبها الداخلية والخارجية، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي، كما قامت بعرض العلاقات بين البلدين في الحقبة الماضية من خلال المنهج التاريخي، ثم حاولت استقراء الواقع واستشراف المستقبل من خلال المنهج الاستقرائي التحليلي، كما اعتمدت في طرحها على نظرية التوازن لفهم وتتبع مسار العلاقات الثنائية بين البلدين وإدراك غاياتها، الأمر الذي مكن الدراسة من وضع سيناريوهات مستقبلية لمسار العلاقات التركية -الإسرائيلية. وخرجت الدراسة بنتيجة مفادها: أن هناك محددات داخلية وخارجية دفعت بتطور تلك العلاقات واستمرارها،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالدولتان كانت لديهما من المشاكل والأزمات ما يدفع بتمتين وتقوية روابط تلك العلاقات، سواءَ على الصعيد الداخلي أو الخارجي. ولكن بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، وانتهاجه سياسة تصفير المشاكل والاعتماد على عمق تركيا الاستراتيجي، أضحت العلاقات التركية-الإسرائيلية من علاقات قوية إلى هشة وغير ذات أهمية.

دراسة (الرحاحلة، 2014) ، بعنوان: " الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط في ضوء الفرص المتاحة أمام هذا الدور، وبيان أهم التحديات التي تواجه الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، كما هدفت إلى قراءة وتحليل الأبعاد السياسية والإستراتيجية للدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط. اعتمدت الدراسة في الإجابة عن الإشكالية المطروحة على الأسلوب الوصفي والتحليلي بهدف التعرف على الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات".

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن الموقع الجيو-ستراتيجي الذي تتمتع بها تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، وبما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية ويعود عليها بمنافع اقتصادية شتى سواء في أطار علاقات تجارية أو مرور مواد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها مجال أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي الدولي من ناحية ثالثة. كما تبين أن حزب العدالة والتنمية ممثلا بأقطابه الثلاثة (أردوغان، غول، وأوغلو) نجح في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة وجعلها نموذجا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على مستوى المنطقة وشعوبها وشكل على مستوى الحكومات العربية عاملاً محرجاً خاصة الموقف التركي من حرب غزه الأخيرة.

دراسة (حوادسي، 2014)، بعنوان: " العلاقات التركية- الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية".

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة فهم مدى التأثير الذي أحدثه وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، على مسار العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى التعرف على الكيفية التي تميز العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية وآفاقها المستقبلية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة لم تتغير جذرياً عما كانت عليه قبل صعود حزب العدالة والتنمية، إنما تأتي في إطار عملية إعادة التموضع والبناء التي تبناها حزب العدالة والتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والاستفادة من عمقها الجغرافي والتاريخي. فتركيا لم تمس بالثوابت الجوهرية التي ورثتها عن مصطفى كمال أتاتورك وهي علمانية الدولة، ولم تتخل عن علاقاتها التقليدية مع إسرائيل. وأن تغيير التوجه التركي صوب إسرائيل لا يعكس رؤية حزب العدالة والتنمية بمفرده، بل يعكس رؤية دولة بأكملها بمختلف مؤسساتها، لأن كل ما يصدر من حزب العدالة والتنمية، يعرض على مجلس الأمن القومي التركي، الذي يجمع مختلف المؤسسات الدستورية بتركيا. لهذا فإن سعي الحكومة للعلاقات والمواقف التركية حديثاً إنما يعكس موقف الدولة التركية حكومة وشعباً ومؤسسات، وبالرغم مما وصلت إليه العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية من توتر، إلا أنها علاقات تقليدية عميقة لا يمكن لكل منهما الاستغناء عنها.

دراسة (المرشد، 2018)، بعنوان: "الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002-2016).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحولات التي شهدها الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط بعد عام 2002، وبيان أسسه وأهدافه والوقوف على المتغيرات الإقليمية والدولية التي ساهمت في صياغته وبلورته، وأشارت فرضية الدراسة إلى أن المتغيرات والتحولات التي شهدتها دول الشرق الأوسط وتدهور الأوضاع السياسية والأمنية التي تتزامن مع المتغيرات الدولية وبروز القوى الإقليمية التي تتنافس على قيادة المنطقة، ساهمت بأن يكون لتركيا دوراً فاعلاً ومؤثراً في الشرق الأوسط وصل لمستوى أن تكون بمثابة القائد الإقليمي لدول المنطقة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أن تركيا نجحت في ظل قيادة حزب العدالة والتنمية بأن يكون لها دوراً فاعلاً ومحورياً في الشرق الأوسط، وذلك من خلال استثمارها للمقومات التي تمتلكها من جهة والمتغيرات التي شهدتها المنطقة من جهة أخرى، وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية التركية شهدت انحرافاً عن بعض الأسس التي قامت عليها مثل سياسة صفر المشكلات، وعدم التدخل في شؤون الجوار، إلا أنها تبقى الحليف الذي تثق به معظم دول المنطقة مقارنة بالقوى الإقليمية الأخرى التي تنافسها على قيادة منطقة الشرق الأوسط مما منحها دوراً إقليمياً فاعلاً ومؤثراً لا يمكن تجاهله سواء من القوى الإقليمية أو الدولية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (مخاطرية، 2017) بعنوان: "العلاقات التركية-الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (2002-2010)"

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض نشأة وتطور العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ نشأتها عام 1949 وحتى 2001، والتعرف على ظروف نشأة حزب العدالة والتنمية في تركيا وجذوره التاريخية، والوقوف على دوافع كل من تركيا واسرائيل في إقامة مثل تلك العلاقات، بالإضافة إلى التعرف على طبيعة العلاقات الثنائية بين أنقرة وتل أبيب، في ظل وجود حزب العدالة والتنمية في سدة الحكم في تركيا. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي وذلك لتتبع تطور العلاقات التركية الإسرائيلية، ومن ثم تحليل الأسباب، والدوافع، والأهداف التي حددت هذه العلاقات، والمنهج المقارن من خلال مقارنة واقع العلاقات في فترة ما قبل حزب العدالة والتنمية، وواقعها بعد وصول هذا الأخير إلى سدة الحكم.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: إنّ وجود نقاط التقاء متعددة بين أنقرة وتل أبيب، في ظل وجود حالة من العداء مع دول الجوار العربي، دفعت بهما إلى التعاون من أجل السيطرة على المنطقة بما تمليه مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ترتيب الأوضاع الأمنية والاقتصادية فيها، وممارسة الهيمنة العسكرية والاقتصادية، وذلك من خلال التفوق العسكري، والتحكم بموارد المياه، وامتلاك التقنية الحديثة والخدمات المصرفية وشبكة التأثيرات الدولية. وأن نجاح حزب العدالة والتنمية التركي في تكوين منهج جديد في التعامل مع الواقع الجديد، بعد خروجه من عباءة الأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا ذات النهج الأربكاني، أثار سخط الأحزاب الإسلامية من جهة، والمؤسسة العلمانية من جهة أخرى. وأن سياسة تركيا الجديدة المتطلعة لتولي دور ريادي في المنطقة، هي من أهم الأسباب التي أدت إلى تغير سياسة تركيا تجاه إسرائيل وتقاربها مع العرب والمسلمين، فوفقًا لمنهجية أحمد داود أوغلو مهندس السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، فإن تركيا ستسعى إلى تصفير المشاكل مع جيرانها، أي أنها ستحسن العلاقات وتسوي النزاعات مع كافة جيرانها، لتتفرغ إلى دور قيادي في المنطقة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ثانياً- الدراسات باللغة الإنجليزية**

دراسة توسي (Tucci, 2013)، بعنوان: "أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند على بيان الحقائق المتعلقة بهذه الأبعاد. وبينت

الدراسة أن سياسة تركيا الخارجية جذبت الكثير من الانتباه أخير سواء على صعيد الاتحاد الأوروبي أو الشرق الأوسط أو الولايات المتحدة الأمريكية، وبالفعل، فقد مرت هذه السياسة بمرحلة تحول عميق، كان لها تأثير كبير على درجة ونوعية نشاط أنقرة في منطقة الشرق الأوسط، وقد أعادت تركيا اكتشاف الشرق الأوسط، بعد أن تجاهلته المؤسسة التركية العلمانية الموالية للغرب لعقود من الزمن، وخلال مرحلة الحرب الباردة وعقبها كان النشاط التركي في المنطقة محدوداً وعادة ما يتم في إطار السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، أما اليوم فإن تركيا في سبيل إنهاء انفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط. ورغم أن الدور التركي في هذه المنطقة يتصاعد منذ تسعينات القرن الماضي، فإن تغييراً نوعياً طرأ على طبيعة هذا الدور أخيراً، وفي التسعينات كانت علاقة تركيا بالمنطقة تسير في إطار رؤية واقعية لموازين القوى في الشرق الأوسط على صعيد الاتحاد فكان تركيزها على تطوير العلاقة العسكرية مع إسرائيل، كما مارست ضغوطاً على سوريا، وشاركت في فرض العقوبات الغربية ضد العراق، أما الآن، فإن تركيا تسعى إلى تطوير علاقاتها مع جميع اللاعبين بالمنطقة بغرض دعم فرص السلام والتكامل الإقليمي. وفي إطار هذا الهدف، بادرت تركيا بلعب دور الوسيط بين إسرائيل وسوريا، وحركة حماس وإسرائيل، وكذلك توسطت بين الفرقاء المختلفين داخل لبنان والعراق، وبين الولايات المتحدة الامريكية وإيران، وفي هذا السياق، جاءت اتفاقيات مجلس التعاون الاستراتيجي رفيعة المستوى التي أبرمتها تركيا عام 2009 مع كل من سوريا والعراق كتطور غير مسبوق، وكذلك الحال بخصوص الاتفاق الذي عقدته السلطات التركية في حزيران عام 2010 مع حكومات لبنان وسوريا والأردن لإقامة مناطق حرة بين هذه الدول تجارياً وسياحياً.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثاني

## التطور التاريخي للعلاقات التركية الإسرائيلية

تعد التطورات والتغيرات الحاصلة في العلاقات التركية – الإسرائيلية بما تمثله من أهمية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، لم يكن من قبيل الصدفة بل مرّ عبر محطات تاريخية عديدة تعود إلى فترة القمع الديني التي عاشتها أوروبا في القرون الوسطى وسقوط غرناطة عام 1492م، وذلك عندما نظمت إسبانيا حملة تهجير لليهود إلى الإمبراطورية العثمانية التي استقبلتهم دون قيود وشروط انطلاقاً من مبدأ التسامح الديني، حيث منحتهم الحماية والحرية لكي يتمكنوا من الاندماج بكل سهولة داخل المجتمع العثماني(حمدان، 2011، ص12).

وبعد تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك عام 1923 م، عبر عن ثنائه للطائفة اليهودية الموجودة في تركيا، الأمر الذي استغله اليهود للتغلغل في المؤسسات الرسمية للدولة، فلم يعد نشاطهم مقتصراً على الحياة العامة فحسب، بل الكثير منهم وصلوا إلى حد العضوية في كل من المجلس التأسيسي والبرلمان. وفي عام 1949م، اعترفت تركيا بدولة إسرائيل، وشهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية تطوراً ملحوظاً في مختلف المجالات السياسية والدبلوماسية، العسكرية والأمنية، الاقتصادية والتجارية، على الرغم من وجود حالات التوتر والفتور الطارئة أحياناً على علاقاتهما وفقا لموقفيهما اتجاه بعض القضايا الإقليمية و الدولية (فول، 2011، ص54).

ويتناول هذا الفصل التطور التاريخي للعلاقات التركية الإسرائيلية من خلال مبحثين، يستعرض المبحث الأول العلاقات العثمانية الصهيونية، ويستعرض المبحث الثاني العلاقات التركية الإسرائيلية.

### المبحث الأول العلاقات العثمانية الصهيونية

تعود جذور العلاقات التركية - الإسرائيلية قبل قيام الدولة الرسمية لكلا الطرفين، أي بين الإمبراطورية العثمانية والحركة الصهيونية التي كانت تسعى لقيام وطن قومي لليهود في أرض فلسطين. بدأ اليهود الغربيون في توجيه اهتمامهم نحو الدولة العثمانية منذ عام1831- 1840م، هذا الاهتمام نشأ نتيجة الامتيازات والتسهيلات التي حصلت عليها الدول الأوروبية من قبل الدولة العثمانية،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ظل أن قناصل الدول الأجنبية كانوا يوجهون اهتمامهم لليهود في الدولة العثمانية بحجة المحافظة على حقوقهم، بينما كانوا يقومون في البلاد الأخرى بتوجيه الاضطهاد لهم، وتحريض الشعوب ضدهم ليهاجروا إلى فلسطين، فبدأ اليهود الألمان -وكانوا هم الرواد الأوائل في عام 1860 م - في الهجرة إلى فلسطين(نتشة، 1991، ص9).

ويتناول هذا المبحث في المطلب الأول العلاقات العثمانية الصهوينة في الفترة (1831-1840م)، وفي المطلب الثاني العلاقات العثمانية الصهيونية في الفترة (1907 – 1924م).

المطلب الأول- العلاقات العثمانية الصهيونية في الفترة 1831-1840

بدأت الهجرة اليهودية إلى فلسطين قبل وصول السلطان عبدالحميد الثاني إلى السلطة، وقد استطاع اليهود بدء تنظيم فعال أسسوا من خلاله بعض المستعمرات في فلسطين، وقدم حييم غودلا للسلطان عبدالحميد الثاني عرضاً لشراء مساحات من الأراضي في فلسطين لإسكان المهاجرين اليهود فيها، كما عمل رواد الحركة الصهيونية على الاتصال بالدول الكبرى التي على علاقة مع السلطان عبدالحميد الثاني، بهدف إقناعه بهجرة اليهود إلى فلسطين، وزاد الضغط اليهودي على السلطان، فقد أبلغ السلطان المبعوث اليهودي "أوليفانت" أن باستطاعة اليهود العيش بسلام في أراضي الدولة العثمانية إلا فلسطين، لأن الدولة العثمانية ترحب بالمضطهدين، ولكنها لا ترحب بإقامة دولة دينية يهودية في فلسطين(الهاشمي، 2004، ص517).

واتخذ السلطان قراراً عام 1884م أرسله إلى متصرف القدس " رؤوف باشا" يطلب منه أن يمنع اليهود الذين يحملون الجنسيات الأجنبية من الدخول إلى القدس، وعلى أثر ذلك تدخلت الدول الأوروبية تحت ضغط اليهود عليهم لدى السلطان، فأصدر الباب العالي سنة 1884م تعليمات بالسماح لليهود بدخول فلسطين بهدف الزيارة للأماكن المقدسة مدة شهر واحد فقط، وتم تمديدها إلى ثلاثة شهور في ظل ضغط بريطانيا على السلطان في عام 1888م (الهاشمي، 2004، ص517).

وبالرغم من الإجراءات المشددة التي فرضها السلطان عبدالحميد الثاني على اليهود للحفاظ على فلسطين، فلقد استطاع اليهود التسلل إليها بمساعدة بعض القناصل الأوروبيين في فلسطين، وقبول بعض الموظفين العثمانيين الرشاوى. فقد اكتشفت السلطات العثمانية أن موظفي ميناء يافا كانوا يرسلون كل شهر إلى الوالي بيانات غير صحيحة تفيد بأن اليهود الذين دخلوا إلى فلسطين خلال الشهر الماضي قد عادوا من حيث أتوا،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فازدادت الإجراءات الموجهة ضد استيطان اليهود في الدولة العثمانية، بل وجهت ضد الاستيطان اليهودي في فلسطين، نظراً لما يترتب على ذلك من تنفيذ للمخططات الاستعمارية في السعي لتهويد فلسطين، وإقامة دولة يهودية تكون قاعدة للاستعمار الغربي في المنطقة (نتشة، 1991، ص170).

وفي أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر بدأ "ثيودور هرتزل" بمحاولة تأسيس وطن لليهود وأعطى الصلاحيات للسعي من أجل ذلك، وفي ظل تشدد السلطان عبدالحميد الثاني تجاه فكرة هجرة اليهود إلى فلسطين، فقد ارتأى هرتزل أنه لو قدم عملاً إيجابياً لصالح الدولة العثمانية فقد يمكنه ذلك من تعديل موقف السلطان عبدالحميد الثاني، فاستغل القضية الأرمينية وثورتهم التي كانت في أوجها في عام 1896م، وعرض مساعيه لتسوية مشكلة الأرمن مع الدولة العثمانية، إلا أن فشل هرتزل في هذه المهمة جعله حائراً أمام تصلب السلطان. فقرر أن يسافر إلى اسطنبول، ويقنع السلطان من خلال الرشوة والمال في ظل الضائقة المالية التي كانت تعيشها الدولة العثمانية. وقدم مشروعاً يقوم على إقراض الدولة العثمانية عشرين مليون جنيه إسترليني تخصم من رسم الضرائب التي تفرض على المهاجرين اليهود إلى فلسطين، والسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين بتشجيع من الدولة العثمانية، ويعطي المهاجرون استقلالاً ذاتياً في الأرض التي تقرر لهم كدولة شبه مستقلة، إلا أن السلطان عبدالحميد الثاني رفض العرض رفضاً باتاً(الهاشمي، 2004، ص531).

في عام 1897م عقد مؤتمر بال بسويسرا وكان أهم قراراته إنشاء دولة يهودية في فلسطين، وبذلك تطورت أطماع اليهود في الهجرة إلى فلسطين والاستقرار فيها تحت سيادة الدولة العثمانية، تمهيداً لإقامة دولة لهم، حيث كشف مؤتمر بال عن الوجه الحقيقي للصهيونية، واستمر هرتزل في محاولاته لمقابلة السلطان إلى أن قابل السلطان عبدالحميد الثاني في السابع عشر من أيار/مايو 1901 م. ورفض السلطان عبدالحميد الثاني إعطاء فلسطين لليهود، ووافق على الهجرة إلى آسيا الصغرى أو العراق كرعايا للدولة مقابل دفع الديون المترتبة على الدولة العثمانية. ولم يقبل هرتزل هذا العرض وتوالت العروض، حتى حسم السلطان عبدالحميد الثاني الأمر، وأرسل لهرتزل قائلاً: "انصحوا الدكتور هرتزل بألا يتخذ خطوات جدية في هذا الموضوع، إني لا أستطيع أن أتخلى عن شبر واحد من الأرض، فهي ليست ملك يميني، بل ملك الأمة الإسلامية التي جاهدت في سبيلها وروتها بدمائها، فليحتفظ اليهود بملايينهم، وإذا مزقت دولة الخلافة يوماً فإنهم يستطيعون آنذاك أن يأخذوا فلسطين بلا ثمن، أما وأنا حي فإن عمل المبضع في بدني لأهون علي من أن أرى فلسطين قد بترت من الدولة الإسلامية، وهذا أمر لا يكون، إني لا أستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا ونحن على قيد الحياة"(نتشة، 1991، ص178).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عاد هرتزل إلى السلطان عبدالحميد الثاني في أيار/مايو عام 1902 م ليقترح عليه إنشاء جامعة عبرية في فلسطين، إلا أن السلطان رفض المشروع لأنه أدرك أن الهدف منه دعم سياسة الاستيطان في فلسطين. ورفعت الصهيونية التحدي في وجه السلطان عبدالحميد الثاني عندما عقدت مؤتمر مثيل لمؤتمر بال في فلسطين، فحظر السلطان عبدالحميد الثاني النشاط الصهيوني في فلسطين (أبو مطلق، 2012، ص22).

ونتيجة لتصلب موقف السلطان عبدالحميد الثاني الثاني، أصبح لدى اليهود وزعماء الدول الأوروبية قناعة أنه لا مجال لتنفيذ المشروع الصهيوني وتهويد فلسطين ما دام السلطان عبدالحميد الثاني على العرش. فبدأ اليهود بتحريك الصحافة العالمية ضده، وتحريك أنصارهم من داخل الخلافة، المتمثلة في يهود الدونمة والمنظمة الماسونية، والصهيونية العالمية لشن حملة منظمة ضده، كما حاولوا جمع أعداء السلطان عبد الحميد وتوحيدهم ضده (الصلابي، 2002، ص446).

وفي ظل نمو ظاهرة القوميات في أوروبا والتي بدأت تتسلل إلى المحيط الإسلامي والعربي، فقد توفرت بعض العوامل التي ساعدت على بزوغ تلك الظاهرة في الدولة العثمانية، حيث بدأ الفكر القومي التركي ينشأ في تركيا مع ظهور جمعية تركيا الفتاة والقومية الطورانية من خلال جمعية الاتحاد والترقي، وكان من أبرز المفكرين اليهود خارج البلاد "إميل دوركهايم" اليهودي الفرنسي، أما من داخل الدولة العثمانية فكان "موئيز كوهين" الصحفي، الذي كان له إسهامات في التخطيط للسياسة العنصرية الطورانية، والتي سارت عليها حكومة الاتحاد والترقي بعد خلع السلطان عبدالحميد الثاني (درويش، 2002، ص230).

المطلب الثاني- العلاقات العثمانية الصهيونية في الفترة 1907 - 1924

لم تحاول الحركة الصهيونية الاقتراب من السلطان عبدالحميد الثاني منذ وفاة هرتزل عام 1904 م حتى نهاية عام 1907 م، حيث دخل "ديفيد والفنسون" عندما زار إسطنبول مفاوضات غير مباشرة مع السلطان عبدالحميد الثاني بواسطة "تحسين باشا" السكرتير الأول في قصر السلطان وموظفين آخرين، ولكن هذه المفاوضات أخفقت كإخفاقات هرتزل، ولم تكن هناك إمكانية لتغيير السياسة العثمانية في هذا الاتجاه (الهلالي، 2004، ص100).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقبل وفاة هرتزل صرح قائلاً: "إني أفقد الأمل في تحقيق أماني اليهود في فلسطين، وإن اليهود لن يستطيعوا دخول الأرض الموعودة ما دام السلطان عبدالحميد الثاني قائماً في الحكم ومستمر"، وفي عام 1904 م توفي هرتزل بعد أن نجح في زرع بذور الصهيونية في فلسطين، وظلت المحاولات على أشدها إلى أن نجحت في انتزاع وعد بلفور المشئوم في الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 1917 م، والذي وافقت بريطانيا بموجبه على تأسيس وطن قومي لليهود(الهاشمي، 2004، ص528).

لقد استطاع اليهود استغلال الوضع الداخلي المتردي والمشاكل التي كانت تتفاقم داخل الدولة العثمانية، فاتصلوا مع الجماعات المعارضة، وكان في مقدمتها جمعية الاتحاد والترقي التي ازدادت قوة بعد أن اندمجت معها جمعية تركيا الفتاة، وأصبحت قوة معارضة يحسب لها حساب، خصوصاً بعد أن انضم لها جمال نيازي ومصطفى كمال مؤسس جمعية "وطن" وغيرهم، فأقاموا العديد من المظاهرات والاحتجاجات وكثرت حركات التمرد في الجيش، وساعد على ذلك تأخر رواتب الجيش في عامي 1906 م - 1907 م. وقد انضم الضباط إلى الجنود وانضم المدنيون أيضاً معلنين سخطهم واحتجاجاتهم وقام الاتحاديون بالهجوم على دار الخلافة وسلطان المسلمين، واتهموا السلطان بالخيانة، وتعددت مطالب الأهالي والتي كان وراؤها جمعية الاتحاد والترقي والتي كانت أهمها تحويل تركيا إلى دولة حديثة، وسن دستور للبلاد، وإقامة مجلس يضم ممثلين من مختلف البلاد، وقد قبل السلطان مطالب المتظاهرين وقام بإحياء الدستور والبرلمان في 24 تموز/يوليو 1908م (الهلالي، 2004، ص16).

لم يقتصر دور الصهيونية العالمية في الانقلاب الدستوري عام 1908م، بل ذهبت للتخلص من السلطان فدبرت أحداث 31 نيسان/ أبريل 1909 م في استانبول التي راح ضحيتها عدد كبير من عسكر جمعية الاتحاد والترقي. وفي اجتماع المجلس المشترك للمجلس العالي الذي تم فيه اتهام السلطان عبدالحميد الثاني بالتفريط في حدود الله وسنة رسوله، صرخ النواب الاتحاديون "نريد خلع السلطان عبدالحميد الثاني" وتمت الموافقة على خلعه، وبتكليف من جمعية الاتحاد والترقي تم تكوين لجنة لإبلاغ خليفة المسلمين وسلطان الدولة العثمانية بقرار خلعه (الصلابي، 2002، ص460).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم نفي السلطان عبدالحميد الثاني نهائياً عام 1909 م خارج تركيا إلى مدينة سالونيك اليونانية، وبقي في منفاه حتى توفي عام 1918م. وفي ظل حكم جمعية الاتحاد والترقي زادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بل سهلت الجمعية الهجرة اليهودية إلى فلسطين وشراء الأراضي، خاصة بعد تولي اليهود الأتراك مناصب حساسة ومهمة في الدولة العثمانية(خماش، 2010، ص22)، وبعد الحرب العالمية الأولى عام 1918م خسرت تركيا الحرب في ظل انضمامها إلى دول (الوسط) ألمانيا والنمسا، ودخول العرب إلى جانب الحلفاء بريطانيا وفرنسا وروسيا. وأكمل الأوروبيون تقسيم أملاك الدولة العثمانية فيما بينهم، وذلك كما جاء في معاهدة سايكس بيكو عام 1916م، والتي ساعدت على تنفيذ وعد بلفور الذي أصدرته بريطانيا للصهيونية بأن تكون فلسطين وطناً قومياً لليهود، وتحويل تركيا من دولة ذات طابع إسلامي إلى دولة غربية الطابع، وتلا ذلك إعلان الدولة التركية عام 1923 م. وتولى الحكم "مصطفى كمال أتاتورك" كأول رئيس لجمهورية تركيا وقد قام بإلغاء الخلافة الإسلامية عام 1924 م. وكان ذلك نهاية ارتباط فلسطين بتركيا(خماش، 2010، ص90).

## المبحث الثاني العلاقات التركية الإسرائيلية

شهدت العلاقات بين تركيا واسرائيل على مختلف الصعد السياسية والدبلوماسية والعسكرية والأمنية وكذلك الاقتصادية والتجارية تطوراً ملحوظاً بعد إعلان اليهود تأسيس دولة إسرائيل في فلسطين عام 1948م، إذ أن تركيا كانت أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل، رغم أنها أيدت الاستقلال الكامل لفلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتصويتها ضد قرار تقسيم رقم: (181) الصادر في عام 1947م، وقد بررت تركيا بأن غايتها من هذا الاعتراف هي كسب حليف شرق أوسطي لمواجهة الخطر الشيوعي (درويش، 2002، ص130).

كما عرفت العلاقات التركية – الإسرائيلية قفزة نوعية خلال فترة أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، حيث اعترفت تركيا رسمياً بدولة إسرائيل عام 1949 م، وتم تبادل البعثات الدبلوماسية بينهما كما استقبلت ملحقاً عسكرياً إسرائيلياً في تركيا، وقامت إسرائيل - بالمقابل- بتعيين فيكتور أليعزر قنصلاً عاماً و الياهو ساسون مفوضا لها في أنقرة. في مقابل ذلك، عينت تركيا سفيراً لها فوق العادة في تل أبيب. وفي أعقاب هذا الاعتراف، سمحت تركيا لليهود الأتراك بالهجرة إلى فلسطين (أبو مطلق، 2012، ص25).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتناول هذا المبحث العلاقات السياسية والعسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فيتناول العلاقات الاقتصادية والتجارية .

المطلب الأول- العلاقات السياسية والعسكرية والأمنية

أولاً- العلاقات السياسية

كان للعلاقات المتنامية بين تركيا واسرائيل أثرها المباشر على العلاقات التركية – العربية. ففي عام 1951م، وقفت تركيا إلى جانب الغرب محتجة على قرار مصر في منع مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس. وهو ما أكده الرئيس المصري آنذاك جمال عبد الناصر، وفي الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس إلى واشنطن عام 1954م وجه لوماً إلى العرب، نادى فيه بضرورة الاعتراف بأحقية إسرائيل في الوجود، وفي عام 1955م، وقعت تركيا إلى جانب بريطانيا، باكستان، العراق و إيران على اتفاقية حلف بغداد لإعاقة تغلغل السوفييت في العالم العربي (الزبيدي، 2012، ص140).

وفي عام 1956م، قامت تركيا بتخفيض التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى درجة القائم بالأعمال رداً على العدوان الثلاثي على مصر (الإنجليزي، الفرنسي، الإسرائيلي) واستجابة للرأي العام التركي. وبعد أقل من سنة على هذا العدوان، حدث تقارباً اقتصادياً وعسكرياً بين الاتحاد السوفيتي وسوريا. الأمر الذي اعتبرته الولايات المتحدة الأميركية تهديداً لاستقرار الشرق الأوسط ودعت إلى دعم كل الدول التي تتعرض للعدوان السوري(Jon, 2012, p112).

وفي عام 1958م وبعد الوحدة المصرية- السورية، تطورت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين تركيا واسرائيل بشكل واضح بعد الزيارة السرية التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون إلى تركيا والذي التقى رئيس الوزراء عدنان مندريس، وقد جرى التحضير لهذه الزيارة خلال اجتماعات سبقتها بين وزير الخارجية التركي فاتن رشدي زورلو مع نظيرته الإسرائيلية غولدا مئير واجتماع رئيس الأركان التركي إبراهيم فايزي مانغونج مع السفير الإسرائيلي الياهو ساسون أجل إقامة حلف إقليمي يرمي إلى تقوية التحالف الاستراتيجي، الاستخباراتي، الاقتصادي بين كل من إسرائيل، إيران، إثيوبيا، وتركيا بتشجيع أمريكي(صالح، 2010، ص13).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد عام 1960م، أخذت تركيا تراجع سياستها الخارجية محاولة العودة وبشكل تدريجي نحو العالم العربي، مستندة إلى عدة عوامل دفعتها للقيام بذلك أهمها: تصويت جميع الدول العربية إلى جانب حلفائها وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يعيق تدخل تركيا في قبرص بعد حدوث الأزمة التركية القبرصية الأولى بين عامي 1963م و 1964م، والتي كشفت بأن ارتباط تركيا بالغرب، وبحلف الشمال الأطلسي غير كاف لأمنها الإقليمي ولمصالحها الحيوية القومية (الشجيري، 2011، ص84). فما أقدمت عليه إسرائيل إلى جانب اليونان، دفع بتركيا إلى اتخاذ مواقف جديدة تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، انعكست على تطور العلاقات العربية – التركية مع تسجيل فتور في علاقات تركيا بإسرائيل. ففي عام 1967م، أعلنت تركيا رفضها لضم إسرائيل للأراضي العربية المتمثلة في شبه جزيرة سيناء في مصر، الجولان في سوريا، الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن ما يمكن ملاحظته أن العلاقات التركية – الإسرائيلية في هذه الفترة لم تصل إلى حد القطيعة الدبلوماسية، فقد رفضت تركيا أيضا قرار منظمة المؤتمر الإسلامي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بعد حريق المسجد الأقصى عام 1969م (Ofra, 2005, p55).

بعد حرب أكتوبر 1973م، رأت تركيا أن مصلحتها تقتضي تدعيم علاقاتها بالدول العربية. ففي عام 1975م، اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية، كما صوتت لصالح قرار الأمم المتحدة الذي يصف الصهيونية بالعنصرية. وفي عام 1979م، سمحت تركيا لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتبا لها في أنقرة، كما احتجت بقوة ضد قرار إسرائيل بضم القدس عام 1980م، و صعدت الأمر بسحبها للقائم بالأعمال في إسرائيل، واعترفت بالدولة الفلسطينية بعد إعلانها في الجزائر عام 1988م (David, 2010, p22).

وبعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي السابق، ومع الاعتراف الضمني بإسرائيل من قبل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات عام 1988م، واندلاع حرب الخليج الثانية وبدء محادثات السلام العربية - الإسرائيلية في مدريد عام 1991م، وتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993م، اتبعت تركيا سياسة متوازنة بين العرب واسرائيل. فبعد الاعتراف بدولة فلسطين عام 1988م، جرى رفع التمثيل الدبلوماسي بين تركيا واسرائيل إلى مستوى السفراء عام 1991م. وعبرت الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين الإسرائيليين والأتراك عن مرحلة جديدة في العلاقات التركية- الإسرائيلية،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منها الزيارة التي قام بها الرئيس الإسرائيلي عيزرا وايزمن لأنقرة عام 1994م، وحضوره احتفالات إحياء الذكرى 500 سنة على قدوم اليهود إلى تركيا. تلتها زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك شيمون بيريز في نفس العام ومن الجانب التركي زيارة رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر عام 1994م، والزيارة التي قام بها الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى إسرائيل عام 1996م(حوادسي، 2014، ص18). وقد أفضت هذه الزيارات لإبرام عدة اتفاقيات بين البلدين ومهدت لتوقيع إتفاقية التعاون الاستراتيجي في عام 1996م. ومن ثم أصبحت الزيارات الرسمية العلنية بين البلدين إعتيادية، وعلى جميع المستويات.

وبعد إنتخاب نجم الدين أربكان رئيسا لوزراء تركيا عام 1996م، شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية بعضاً من التوتر، وذلك بسبب الشعارات التي نادى بها أربكان خلال حملته الانتخابية كتحرير القدس والغاء كل الاتفاقيات مع إسرائيل بالإضافة إلى توجيه انتقادات لاذعة للساسة الأتراك الذين يؤيدون إقامة علاقات قوية مع إسرائيل، وعلى رأسهم الرئيس التركي توغورت أوزال، كما قام أربكان بزيارة العديد من العواصم العربية والإسلامية كإيران، القاهرة ، طرابلس من أجل تمتين علاقة تركيا بالعالمين العربي والإسلامي، ورفض لقاء وزير الخارجية الإسرائيلي دفيد ليفي أثناء زيارته لتركيا عام 1967م، لكن تمت الإطاحة به بضغط من المؤسسة العسكرية، وتم تعيين مسعود يلماز الذي ينتمي إلى حزب الوطن العلماني، ذلك لأن الحزب الإسلامي في تركيا يشكل خطراً على العلمانية. ولهذا تعد علاقة تركيا بإسرائيل جزءاً من مفردات العلمانية - الديمقراطية التي يتبناها الجيش التركي في مواجهة التيار الإسلامي(درويش، 2002، ص148).

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، تطورت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين تركيا واسرائيل بشكل غير مسبوق. فكلتاهما مهددتان من قبل الإسلام الراديكالي وبعض القوى الإقليمية المؤيدة له، لاسيما سوريا وايران. حيث أصبح الإرهاب محور انشغالات صناع القرار في تركيا واسرائيل، وتم توحيد الجهود لدعم الولايات المتحدة الأميركية في حربها على الإرهاب(فول، 2011، ص86).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- العلاقات العسكرية والأمنية

يعود تاريخ التعاون الأمني- العسكري بين تركيا و إسرائيل إلى عام 1958م. وتمثل هذا التعاون بتحالف تحت اسم "الاتفاق الإطارى" بين المخابرات الإسرائيلية والمخابرات التركية. وقد نصّ هذا الاتفاق على إجراء تدريبات عسكرية مشتركة، وتبادل المعلومات وصيانة بعض المطارات التركية من قبل إسرائيل. وفي نفس العام، تم توقيع اتفاقية "الرمح الثلاثي" بين كل من إسرائيل وتركيا وإيران، نصت على تبادل المعلومات الاستخباراتية والأمنية، وتتبع حركات ونشاطات السوفييت في تركيا ودول الجوار الجغرافي، بالإضافة إلى تدريب العملاء الأتراك السريين على أساليب وفنون التجسس المضاد وكيفية استخدام الأجهزة الإلكترونية، مقابل قيام تركيا بتزويد إسرائيل بالمعلومات حول النوايا العربية تجاه إسرائيل (عودة، 2003، ص325).

وخلال فترة السبعينيات من القرن العشرين، بدأت إسرائيل تزود تركيا بالأسلحة، كما قامت تركيا بتعيين مستشاراً عسكرياً لها في إسرائيل. إلى جانب ذلك، بدأ خبراء إسرائيليون وأتراك بتبادل المعلومات حول عمليات التدريب التي كانت تجري في لبنان، والتي تربط بين منظمة التحرير الفلسطينية والأرمن والأكراد والمنظمات المناهضة للسلطة المركزية التركية، وبعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 م، حدث تعاوناً أمنياً استخباراتياً بين البلدين من أجل مراقبة الأوضاع في لبنان، وقدمت إسرائيل وثائقاً سرية لتركيا لوجود تعاون عسكري بين الجهات السابقة الذكر، إضافة إلى تسليم تركيا ناشطين أتراك موجودين في مخيمات فلسطينية داخل لبنان. وشهد عام 1986م تعاوناً عسكرياً حول تطوير الطائرات التركية، وتم الاتفاق على تطوير طائرات (F4) بكلفة 400 مليون دولار، وصفقة شراء قطع إلكترونية إسرائيلية لطائرات (F16) التركية، وفي عام 1989م، تم توقيع اتفاقية عسكرية محدودة بين سلاحي الجو التركي والإسرائيلي، بهدف التعاون في مجال التدريب وتبادل المعلومات الاستخباراتية العسكرية (عبد العزيز، 2001، ص27).

وفي الفترة الممتدة بين عامي 1991م و 1993م، سمحت تركيا لإسرائيل بإنشاء محطات للتجسس الأمني والاستخباراتي على الدول المجاورة، خاصة سوريا، إيران والعراق. كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم لإنشاء لجان مشتركة لكبار المسؤولين للتعاون في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية وتعزيز قدرتهم العسكرية، ودخلت العلاقات العسكرية بين تركيا واسرائيل مرحلة جديدة بعد عقد الاتفاق العسكري في عام 1996م



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والذي جاء ليعكس الرغبة المتزايدة لدى الدولتين في تعزيز علاقاتهما على نحو يضمن لتركيا دورا إقليمياً بارزاً، ويزيد من فرص إسرائيل للهيمنة على المنطقة بما يتيح لها الضغط على الدول العربية في مفاوضات السلام. وقد اشتمل هذا الاتفاق على عدة بنود أهمها(Meltem, 2005, p6):

إنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين البلدين بهدف إقامة آلية مشتركة لمواجهة الأخطار المهددة لأمنهما.

بموجب هذا الاتفاق، تزود إسرائيل تركيا بمعلومات وصور الأقمار الصناعية الإسرائيلية وأجهزة التنصت والتجسس الإلكترونية لتكون بتصرف الجيش التركي في مواجهة متمردي حزب العمال الكردستاني في جنوب الأناضول وشمالي العراق.

تحديث واسع لسلاح الطيران التركي من طراز (F4) ويمكن للطائرات الإسرائيلية استخدام قاعدتين جويتين تركتين أنجريك وقونيا.

أعلنت تركيا بأنها سوف تنفق 150 مليار دولار على مدى السنوات 25 القادمة (منذ عقد الاتفاق) لإصلاح قواتها العسكرية وتحديثها بشكل فعال لمواجهة جميع التهديدات المحتملة لأمنها. وقد أبرمت اتفاقاً مع إسرائيل لإنتاج صواريخ "أرض – جو" من طراز (Popeye).

ستمرت وتيرة العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية بالتطور والتوسع في شتى المجالات، فعلى صعيد الزيارات العسكرية بين البلدين، قام طرخان طيان وزير الدفاع التركي بزيارة إسرائيل عام 1997م، وأعقبتها زيارة قام بها نائب رئيس هيئة الأركان التركي تشيفيك بير إلى إسرائيل رافقه وفد يضم 24 عسكرياً. وبالمقابل، قام وزير الدفاع الإسرائيلي اسحاق مردخاي بزيارة تركيا عام 1997م اجتمع خلالها مع رئيس الحكومة التركية مسعود يلماز ومع قادة الجيش التركي، وترافق ذلك مع قيام المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية ايلان بيارن بالتباحث مع قادة الجيش التركي حول موضوعات التعاون العسكري والأمني بينهما. كما زار وزير الدفاع التركي تونشر كيلليتش إسرائيل في 1997م، وقام المرشح لرئاسة هيئة الأركان الإسرائيلية شاؤول موفاز بزيارة تركيا في 1998م، واجتمع مع كبار جنرالات الجيش التركي(حوادسي، 2014، ص21).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال زيارات الشخصيات السياسية والعسكرية رفيعة المستوى ذات الأغراض والأهداف والمستويات المختلفة يمكن ملاحظة مدى عمق العلاقات العسكرية التركية - الإسرائيلية. يضاف إلى ذلك أن البلدين وقعا العديد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية التي من شأنها أن تؤكد عمق تلك العلاقة بينهما، كاتفاق "تقدير المخاطر" عام 1997م، الذي ينص على أن يتم التقدير المشترك للمخاطر كل ثلاثة أشهر على مستوى الفنيين، وكل ستة أشهر على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان، إلى جانب الاتفاقية التي تنص على السماح والدعم التركي لعناصر الموساد الإسرائيلي للقيام بعمليات تجسسية على كل من سوريا والعراق وإيران، انطلاقاً من الأراضي التركية. وقد أسهم التعاون في هذا المجال في إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان عام 1999م(عبد العزيز، 2001، ص27).

ومما لا شك فيه أن هناك العديد من الدوافع والأهداف التي أدت إلى التحالف فكل طرف لديه دوافعه وأهدافه الخاصة، والتي يمكن إجمالها في الآتي:

أملت تركيا من معاداتها للعرب في هذه الفترة – أي فترة التسعينيات- وإقامة تحالف مع إسرائيل وتقديم الخدمات لها إلى كسب دعم اللوبي اليهودي الذي يسيطر على الإعلام الغربي بصفة عامة والأمريكي بصفة خاصة حتى يحسن صورة تركيا في مجال حقوق الإنسان بهدف تمهيد الطريق للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما يستطيع اللوبي اليهودي أن يضغط على الكونغرس الأمريكي لتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية وتعزيز موقفها أمام أوروبا في الصراع على جزيرة قبرص(القطاونة، 2009، ص32).

النزاع بين سوريا وتركيا حول مسألة المياه، والتي كان فيها الموقف العربي تجاه هذه المسألة منحازاً إلى جانب سوريا، وهذا ما دفع تركيا إلى إقامة نظام أمن إقليمي للوقوف ضد مطالب سوريا الداعية للحصول على حقوقها من مياه الفرات والجولان بموجب حقوق السيادة والاستقلال ومبادئ القانون الدولي.

ظهور ظاهرة العنف الأصولي والتخوف من الأصولية الإسلامية، إذ تعاني تركيا مند بداية العقد الماضي من تصاعد عمليات الاغتيالات خاصة لعناصر بارزة من فئة النشطاء المثقفين والعلمانيين في المجتمع التركي من قبل منظمات إسلامية متطرفة. ويلاحظ أن تركيا قد فسرت التفاقم المتزايد لحالة العنف بإرجاعها بالدرجة الأولى إلى العوامل الإقليمية، وهذا ما يفسر اتجاهها إلى عقد اتفاق تعاون أمني مع إسرائيل(صالح، 2010، ص23).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أهم الدوافع الإسرائيلية؛ شراء المياه التركية وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها الصناعية والعسكرية. بالإضافة إلى توسيع دائرة عمقها الاستراتيجي عبر التفافها على سوريا مع وصولها إلى الحدود العراقية والإيرانية، مما يعطيها فرصة التعرف على طبيعة هذه الأراضي وكيفية التعامل عسكرياً في إقليمها الجوي بشن غارات داخل عمق هذه الدول.

كسر الطوق الأمني المفروض على إسرائيل من قبل الدول العربية بدعم ومساندة خارجية ميدانية وإقامة مثل هذا التحالف مع دولة إسلامية كبيرة يخرج العامل الإسلامي من الصراع العربي الإسرائيلي، ويظهره على أنه صراع قومي على المياه وعلى الحدود وليس صراعاً إسلامياً يهودياً (القطاونة، 2009، ص33).

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، استمر التعاون التركي – الإسرائيلي. بحيث عقدت عدة مشاريع صناعية مشتركة بين البلدين منها القيام بعملية تحديث 170 دبابة تركية، وتزويد تركيا بصواريخ "جو- جو". كما تم إجراء العديد من التدريبات بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، وتم التحضير للمناورات البحرية الثلاثية المعروفة باسم "عروس البحر" بين القوات البحرية التركية، الإسرائيلية والأمريكية. وفي نفس الوقت، بدأت مناورات عسكرية بين سلاحي الجو الأمريكي، التركي والإسرائيلي، وقد استخدمت في هذه المناورات أنظمة "أكمي" إسرائيلية الصنع القادرة على بث الصورة الجوية مباشرة إلي غرفة القيادة. بالإضافة إلى إنشاء مشروع صاروخي دفاعي لمواجهة احتمال هجوم صاروخي عراقي، وهو المشروع الذي وافقت عليه الإدارة الأمريكية (حسين، 2005، ص138).

المطلب الثاني- العلاقات الاقتصادية والتجارية

نشأت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا واسرائيل منذ اعتراف تركيا بإسرائيل عام1949م، فكلا الدولتين سعتا إلى تمتين وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، فإسرائيل رأت في تركيا سوقاً لمنتجاتها. أما تركيا اعتبرت علاقاتها بإسرائيل فرصة لتقوية وضعها الاقتصادي ففي فترة الخمسينيات من القرن العشرين، تجلى واضحاً مدى اهتمام المسؤولين في تركيا واسرائيل بتعزيز العلاقات بينهما، خاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري. حيث تم توقيع اتفاقية تجارية بين البلدين عام 1950م من أجل تسهيل علاقاتهما التجارية وإزالة القيود أمام تدفق السلع وايجاد آلية لتسوية النزاعات التجارية بينهما. فمن أهم الصادرات التركية اتجاه إسرائيل: القطن، القمح، الزيت، الحبوب الجافة، ومن بين الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا: المنتوجات الصناعية والمواد الاستهلاكية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين من 13 مليون ليرة تركية؛ أي ما يقارب 4.65 مليون دولار عام 1952م إلى 65 مليون ليرة تركية؛ أي ما يقارب 23.2 مليون دولار عام 1953م. وفي عام 1955م، صّدرت تركيا إلى إسرائيل 50 ألف طن من القمح، واستوردت صفقة سكر تبلغ قيمتها 871.360 ألف ليرة تركية؛ أي ما يقارب 311.2ألف دولار (أبو مطلق، 2012، ص54).

في عام 1960م، تحسنت التبادلات التجارية بين البلدين. حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا 8.9 مليون دولار، وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا 7.7 مليون دولار، وفي عام 1970م، بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا 2.6 مليون دولار، وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا 3.7 مليون دولار، وازدادت التجارة بين البلدين إلى ما يقارب 54 مليون دولار. وفي الثمانينات من القرن العشرين، ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل للعامين 1987م – 1988م بنسبة 47%، أي أنها أزدادت من 61.367 مليون دولار عام 1987م إلى 90.635 مليون دولار عام 1988م. كما ازداد عدد الشركات الإسرائيلية الخاصة العاملة في تركيا من 4 شركات عام 1988م إلى 9 شركات عام 1988م (صالح، 2010، ص23).

وخلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، قطعت تركيا واسرائيل شوطاً كبيراً في اتجاه تمتين علاقاتهما الاقتصادية والتجارية وقيام مشاريع مشتركة بينهما في جميع مجالات التعاون الاقتصادي وتأمل تركيا من خلال تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع إسرائيل إلى تفادي تفاقم تكاليف العمليات العسكرية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني كما تطمح إسرائيل بالتغلغل اقتصادياً في جمهوريات آسيا الوسطى والقيام باستثمارات ضخمة هناك (أبو الخير، 2005، ص36)، ويعتبر قطاع السياحة المجال الأكثر بروزاً في العلاقات الاقتصادية التركية – الإسرائيلية، حيث تم توقيع اتفاقية التعاون السياحية بين البلدين أثناء زيارة وزير السياحة الإسرائيلي إلى تركيا عام 1992م، وعلى إثر هذا، خصص التلفزيون الإسرائيلي ثلاثة قنوات للمحطات التلفزيونية التركية، وبذلك بدأ السياح الإسرائيليين بالتوافد إلى تركيا، بحيث استقبلت عام 1999م أكثر من 500 ألف سائح وينفق السائح في المتوسط 1000 دولار الأمر الذي يعتبر تطوراً إيجابياً بالنسبة للسياحة في تركيا ودخلاً إضافياً لها من السياحة الإسرائيلية ويقدر متوسط عدد السياح سنويا 160 ألف إلى 200 ألف في حين لا يقصد إسرائيل من السياح الأتراك سوى 5-6 ألف زائر سنوياً(هاكان، 2014، ص24).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أبرز مؤشرات التطور في هذا المجال الاقتصادي والتجاري اتفاق التجارة الحرة بين البلدين عام 1996م، وهو ناتج عن إرادة سياسية حقيقية، حيث صادق عليه البرلمان التركي في عام 1997م، ودخل حيز التنفيذ في غضون شهر واحد، وهو الاتفاق الذي أدى إلى مضاعفة التبادل التجاري بين البلدين ليبلغ 500 مليون دولار عام 1996م، على أن يبلغ ملياري دولار عام 1999م. حيث تعمل الدولتان في مشروعات مشتركة تشمل نقل البضائع وتوليد الكهرباء والتصنيع المشترك للأسلحة. كما مهد هذا الاتفاق لرفع الحواجز الجمركية عن معظم السلع، وأتاح لتركيا فرصة زيادة تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وأمريكا الوسطى عبر إسرائيل التي تربطها بها علاقات تجارة تفضيلية. وفضلاً عن ذلك، وقع الطرفان عام 1997م اتفاقا للنقل البري على أن يجري تنفيذه في حالة تطبيع العلاقات العربية – الإسرائيلية (خورشيد، 2007، ص64). وفي عام 2000م شهدت العلاقات الاقتصادية التركية - الإسرائيلية تطوراً حيث تقرر إقامة سوق حرة مشتركة بينهما، وكانت تركيا قد عقدت اتفاقية ثنائية لبيع مياه نهر مانفجات إلى إسرائيل عبر خليج أنطاكيا.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثالث

## المقاربات النظرية لتفسير العلاقات التركية الإسرائيلية

يعتبر تعدد النظريات في العلاقات الدولية نقطة قوة لها وليس نقطة ضعف عليها. بحيث يمكن التمييز بين النظريات التي تتناول النواحي المختلفة من العلاقات الدولية، الواحدة عن الأخرى، على أساس المتغير التابع الذي تحاول كل منها تفسيره. ويمكن في الوقت نفسه، التمييز بين مستويات التحليل على أساس الظاهرة أو المتغير المستقل. وبناء على ذلك، فأنصار المدرسة الواقعية يعتمدون في تفسيرهم للعلاقات الدولية على أساس متغير القوة، ميزان القوى، وفوضوية النظام الدولي. في حين، اعتمدت المدرسة الليبرالية على متغيرات ومفاهيم مختلفة، فترى في الاقتصاد والمؤسسات الدولية أساسا لفهم العلاقات الدولية، واهتمت النظرية البنائية بمتغير الهوية والمعايير كأساس لفهمها للسلوك الدولي والعلاقات الدولية (فرج، 2007، ص104).

وفي هذا الفصل سيتم استعراض المقاربات النظرية لتفسير العلاقات التركية الإسرائيلية من خلال مبحثين، يتناول الأول المنظور الواقعي لتلك العلاقات، ويتناول المبحث الثاني المنظور الليبرالي والبنائي لتلك العلاقات.

### المبحث الأول المنظور الواقعي وأثره على العلاقات التركية الإسرائيلية

تقوم المدرسة الواقعية بشكل أساسي على دراسة العلاقات الدولية من منظور القوة كأداة لتحليلها وتفسيرها، فهي تنظر إليها على أنها علاقات صراع قوة ومن أجل القوة، رافضة بذلك كل ما يتصل بالجانب الأخلاقي لهذه العلاقات. فالواقعيون يرون أن الدافع الغريزي الذي يحرك الإنسان دوما هو الصراع على القوة من أجل البقاء ومواجهة التحدي واثبات الذات، ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت (جندلي، 2007، ص133).

وقد جاءت الواقعية لتدرس وتحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية، وتحديداً سياسة القوة، الأحلاف، الحرب والنزاعات. وهي تهدف إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها مع بعضها البعض (دورتي، 1985،59).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا المبحث تم استعراض الواقعية الكلاسيكية وأثرها في العلاقات التركية الإسرائيلية في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني الواقعية الجديدة وأثرها في العلاقات التركية الإسرائيلية.

المطلب الأول- الواقعية الكلاسيكية وأثرها في العلاقات التركية الإسرائيلية.

تجعل الواقعية الكلاسيكية الدولة كوحدة تحليل مركزية باعتبارها الفاعل الوحيد في اللعبة الدولية(جندلي، 2007، ص140). وهي التي ترسم السياسة الدولية من خلال السياسة الخارجية، وما عداها من منظمات وشركات ومؤسسات وأفراد لا تلعب إلا دوراً هامشياً وأية علاقات أخرى لا تتدخل فيها الدولة كطرف لايمكن بحثها من ضمن العلاقات الدولية، ذلك لأن الدولة هي التي تنشأ المنظمات الدولية، وهي التي تبرم المعاهدات والاتفاقات الدولية وتوفر الحماية لمواطنيها ومؤسساتها داخل وخارج الوطن والمسؤولة دوليا عن أية أخطاء ترتكب لصالحها كالذهاب إلى الحرب أو عدم الإيفاء بالتزاماتها، وأن الدولة هي التي تدخل في تحالفات سياسية أو عسكرية أو إنشاء تكتلات اقتصادية.

تعتبر الواقعية الكلاسيكية أن الطبيعة البشرية تحكمها غريزة القوة وهي غريزة حيوانية تتمثل في حب السيطرة والهيمنة. وتزداد هذه العدوانية عندما تنتقل من مستوى الفردي إلى مستوى الدولة نتيجة ازدياد الإمكانيات الموجودة (حتى، 1985، ص120)، كما تعتبر مفهوم القوة المتغير الأساسي او الرئيسي لتفسير واستيعاب السلوكية الدولية ويعد كل من نيكولاس سيبكمان، فريديك شومان، جورج كينان، هانس مورغانتو، هنري كيسنجر، ريمون أرون من أبرز المفكرين الذين تناولوا موضوع القوة في العلاقات الدولية بيد أن كتابات هانس مورغانتو أشمل وأوسع دراسة لموضوع القوة ودوره ومكانته في العلاقات الدولية. بحث يعتقد هانس مورغانتو "أن السياسة الدولية ، ككل سياسة، هي صراع من أجل القوة. ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، القوة هي دائما الهدف العاجل (جندلي، 2007، ص146).

وبناءا على ذلك، يعتبر هانس مورغانتو أن علاقات الدول فيما بينها مبنية أساساً على متغير القوة. إذ أن سلوكيات الدول تدفعها حوافز الحصول على مزيد من القوة و التنافس من أجل زيادة قوة كل دولة مهما كانت طبيعة الوسائل المتبعة في ذلك، وبالتالي تكون القوة هنا وسيلة وغاية في نفس الوقت،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأن العلاقات الدولية محكومة دوما بعلاقات القوة والصراع من أجل القوة(جندلي، 2007، ص146). ويقول فريدريك شومان أنه في نظام دولي الحكومة المشتركة من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها، اعتمادا على قوتها الذاتية، وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة لها. وهي ما تعتمد عليه الحياة سواء بالإقناع أو الإغراء وهذا حسب ما ذهب إليه نيكولاس سيبكمان.

وفي تعريف آخر لأرلوند وولفرز القوة هي القدرة على دفع الآخرين والنفوذ نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل ما لا تريد. فهو هنا يفرق بين القوة أو التأثير. فالأولى تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، على تحريك الآخرين بالوعد والإغراء(دورتي، 1985، ص61).

ويجعل الواقعيون من مفهوم المصلحة الوطنية أساسيا في فهم سلوك الدول الخارجي. ذلك لأن الدول تامة السيادة في علاقاتها مع بعضها البعض تستعمل سياستها الخارجية كوسيلة لتحقيق أهدافها المتعددة والمتنوعة التي تصب كلها في قالب المصلحة الوطنية (جندلي، 2007، ص143) وأن السياسة الخارجية لكل الدول يجب أن تكون قائمة على اعتبار بقائها هو الحد الأدنى من أهدافها، وما أن تضمن الدولة بقاءها حتى تسعى للاهتمام بمصالح أخرى دون هذه المصلحة في الأهمية. ويفترض الواقعيون أن المصلحة التي تتحدد بالقوة تعتبر مفهوما موضوعيا يتمتع بصلاحية غير قابلة للجدل، ومع ذلك فإن مضامين المصلحة ليست ثابتة بالنسبة لكل الدول، كما أنها ليست ثابتة على امتداد فترات زمنية تاريخية متعاقبة.

ويمكن تفسير العلاقات التركية الإسرائيلية وفق هذا المنظور، في أنه وعلى الرغم من تصويت تركيا ضد قرار التقسيم عام 1947،إلا إنها إعترفت بإسرائيل بعد عام ونصف، وتبادلت التمثيل الدبلوماسى دون مستوى السفير فى مارس 1949، ولتكون الدولة الإسلامية الثانية بعد إيران، وهنا لابد من ملاحظة هامة بالنسبة للسلوك السياسى للدولتين الإسلاميتين أنه لا إعتبار للبعد العربى أو الإسلامى بالنسبة للقضية الفلسطينية فالأولوية مصالحهما، وهنا التلاقى مع إسرائيل والتناقض مع كل ما يرتبط بالعروبة من علاقات او مشروع قومى أو ايدولوجى.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأرجحت العلاقات بين صعود وهبوط، وتقدم وتراجع حسب التغيرات فى المصالح، وفى التحولات فى موازين القوى الإقليمية والدولية، وحسب التغيرات السياسية فى داخل كل منهما، فتدنى مستوى التمثيل الدبلوماسى بينهما فى اعقاب العدوان الثلاثى على مصر عام 1956، وفي أعقاب قرار إسرائيل بضم القدس عام 1980. وبعدها عادت العلاقات للتقدم فى اعقاب التوجه العربى نحو التسوية وما تلاها من توقيع إتفاقات أوسلو، ووصلت ذروة العلاقات بتوقيع إتفاق إستراتيجى يصل لدرجة التحالف فى المجال الأمنى والعسكرى والاقتصادى.

المطلب الثاني- الواقعية الجديدة وأثرها في العلاقات التركية الإسرائيلية

نشأت الواقعية الجديدة في السبعينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، متزامنة بذلك مع فترة وصول الرئيس الأمريكي الديمقراطي جيمي كارتر إلى سدة الحكم، والذي اعتمدت إدارته على النظرة الأخلاقية، من خلال جعل حقوق الإنسان أولى أولويات أجندتها السياسية. وهذا ما أكده روبرت كوكس الواقعية الجديدة هي ظاهرة أمريكية تعكس الخصوصيات المتميزة للحرب الباردة، تستعمل القوة، العقلانية والفرضيات البنيوية لبناء نوع جديد من التفكير (جندلي، 2007، ص163).

والواقعية الجديدة على الرغم من أنها لم تحدث القطيعة التامة مع المسلمات النظرية للواقعية الكلاسيكية، إلا أنها جاءت لإعادة تنظيمها وهيكلتها وتجديدها، آخذة بعين الاعتبار مختلف الانتقادات الموجهة للواقعية الكلاسيكية من قبل العديد من المنظرين والمحللين في مختلف الاتجاهات النظرية و التيارات الفكرية للعلاقات الدولية (جندلي، 2007، ص163).

ففي الوقت الذي ترى فيه الواقعية الكلاسيكية، أن القوة هي غاية في حد ذاتها، ترى الواقعية الجديدة أن القوة هي تجميع لقدرات الدولة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية لتحدد سلوكها الخارجي. بمعنى أن القوة وسيلة لتحقيق المصلحة الوطنية. كما تذهب هذه النظرية إلى أن البحث عن القوة ليس بنتيجة غريزة حيوانية متأصلة في الطبيعة البشرية، إنما ينتج أساسا عن توق شديد للأمن فانعدام الأمن. في نظام دولي يتسم بالفوضى، يخلق ضغوطا على الدولة للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة. و إن اضطرار الدول لزيادة قوتها من أجل دعم أمنها، يؤدي إلى ازدياد انعدام الأمن، وتدخل الدولة هنا في حلقة مفرغة (حتى، 1985، ص25).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويذهب العديد من رواد الواقعية الجديدة إلى أن إحدى المعوقات التي تقف في وجه التعاون هي أن الدول تميل إلى الاهتمام بالمكاسب النسبية أكثر من اهتمامها بالمكاسب المطلقة.

ووفق هذه النظرية يمكن القول أن العلاقات التركية الإسرائيلية اتسمت بالتأرجح والتذبذب على مدار التاريخ، بسبب العديد من التطورات الإقليمية والدولية، فقد كانت تركيا تبحث من خلال علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واسرائيل عن مكاسب أكبر من ناحية الدور الإقليمي والمكاسب الاقتصادية والعسكرية والتجارية وغيرها، إلا انها مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم تغيرت، بسبب توجه الأخيرة نحو عمقها الاستراتيجى المتمثل ببعض دول وسط آسيا وبعض الدول العربية والإسلامية؛ مما أثر سلباً على العلاقات التركية-الإسرائيلية فقد كشفت العلاقات المتوترة بين الجانبين التركي والإسرائيلى عن نفسها في الآونة الأخيرة، حيث شهدت السنوات الأخيرة تطورات متعاقبة فى العلاقات الاستراتيجية بين تركيا وإسرائيل، والتي مرت بمنعطفات خطيرة كانت كفيلة بأن تؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين؛ بعد عقود طويلة من التوافق والتعاون المثمر بين أنقرة وتل أبيب والقائم على المصالح المتبادلة انعكس من خلال علاقات قوية ومتميزة فى مختلف المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والسياحية.

فى هذا السياق التوظيف للعلاقات الإسرائيلية التركية الإسرائيلية بأن تكون غزة جزءا من أى إتفاق كحفظ ماء وجه لتركيا لإستئناف علاقاتها مع إسرائيل. ومن خلاله يمكن الوصول لإتفاق تهدئة طويل الأمد يحيد غزة أمنياً وهو ما تريده إسرائيل. وعموما لا يمكن فهم هذه العلاقات إلا فى إطارها الشمولى وفى التحولات فى موازين القوى الإقليمية والدولية التى طرأت على المنطقة بعد ثورة التحولات الكبرى فى المنطقة وما ترتب عليها من تغيرات فى أدوار الفاعلين من غير ذات الدول كحماس، وفى التحولات فى مفاهيم الأخطار التى تهدد دول المنطقة ، وأن إسرائيل لم تعد هى العدو او الخطر المحدق بالمنطقة ، وفى التوجهات العامة العربية الإسرائيلية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثاني المنظور الليبرالي والبنائي وأثره في العلاقات التركية الإسرائيلية

تعود الليبرالية بجذورها التاريخية إلى ما قبل ظهورها كنظرية في العلاقات الدولية، في Emmanuel Kant " وتمثل ذلك في إسهامات العديد من المفكرين، مثل: "إيمانويل كانط عمله مشروع السلام الدائم 1795م، آدم سميث في العلاقات الدولية وكذلك جيرمي بينتام (Richard,1999, p5)

وتعتبر الحرية الفردية المبدأ الأساسي الذي انطلقت منه الأيديولوجية الليبيرالية، وقد نشأ التفكير الليبرالي بشأن العلاقات الدولية، مقترنا بالخطط المتعلقة بالسلام، والتي أفصح عنها الفلاسفة ورجال الدين منذ أوائل القرن السادس عشر، حيث رفض الليبراليون الأوائل الفكرة القائلة: "إن الصراع وضع طبيعي للعلاقات بين الدول، ولا يمكن تلطيف حدته إلا من خلال الإدارة الحريصة للقوة، عبر سياسات ميزان القوى وإقامة التحالفات ضد الدولة التي تهدد النظام الدولي"(William, 2002, p9).

ويتناول هذا المبحث في المطلب الأول المنظور الليبرالي وأثره في العلاقات التركية الإسرائيلية، والمطلب الثاني المنظور البنائي وأثره في العلاقات التركية الإسرائيلية.

### المطلب الأول- المنظور الليبرالي وأثره في العلاقات التركية الإسرائيلية

الليبرالية كنظرية في العلاقات الدولية تمثل احدى النظريات الكبرى وهي عبارة عن مجموعة من الأفكار وتعبير عن اتجاهات متعددة. حيث كان للفكر الليبرالي تأثيراً كبيراً على النخب صانعة القرار وعلى الرأي العام في عدد من الدول الغربية، و كان ذلك بعد الحرب العالمية الأولى. وهي الفترة التي كان يشار إليها في العلاقات الدولية الأكاديمية بالمثالية. وشهدت الليبرالية تطورا بارزا مع ظهور هيئة الأمم المتحدة، وكان ذلك مع نهاية الحرب العالمية الثانية. لكن سرعان ما عرفت تراجعا جراء عودة سياسة القوة المقترنة بالحرب الباردة. شهدت نهاية الحرب الباردة انبعاث الليبرالية، وأعلن زعماء الدول الغربية عن بروز نظام دولي جديد (William, 2002, p9).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقوم المنظور الليبرالي على الفرضيات الأساسية التالية (فرج، 2007، ص112) :

الدولة ليست فاعل موحد في السياسة العالمية، بل هناك مصالح متنافسة داخليا، وأحيانا متعارضة في صنع السياسة الخارجية بين المراكز البيروقراطية وجماعات المصالح والضغط والمؤسسات الإعلامية، وغيرها من الشركات متعددة الجنسيات، والأطراف الفاعلة التي تتخطى الحدود الوطنية كالجماعات الإرهابية والمنظمات الدولية، ومن جانب آخر، أصبح تعريف الفاعلين كل أولئك الذين تؤثر قراراتهم على الموارد والقيم، والذين يؤثر أحدهم على الآخر فيما وراء الحدود. والمسألة لا تتعلق بأهمية الدول، بل هي أن المزيد من هذه القوى أصبح يمارس تأثيرا على المحصلة النهائية في السياسة العالمية. وفي هذا السياق، يعتقد الليبراليون أنه لا يوجد شيء يسمى بالمصلحة الوطنية ، لأنها لا تمثل سوى ما ينجم عن سيطرة المنظمات البيروقراطية على عملية اتخاذ القرار داخل بلد معين.

يشدد الليبراليون على فرص التعاون، وتصبح المسألة الكبرى هنا تهيئة الأجواء التي يمكن فيها تحقيق التعاون على أفضل وجه. والسياسة العالمية عبارة عن منظومة معقدة للمساومات و التفاوض بين أنواع مختلة من الفواعل.

يؤكد الليبراليون على أن مناخ العلاقات الدولية هو أقرب إلى حالة الاعتماد المشترك منه إلى حالة الفوضى والحرب. فهناك نوع من النظام الدولي أخذ في الاتساع والتكامل. وأن اهتمامات الدول في علاقاتها الدولية أصبحت تنصب على قضايا التطور التقني والاقتصادي، وذلك على حساب القضايا الأمنية، مما أدى إلى بروز مناخ من التفاهم والتعاون بين الدول.

القوة العسكرية مهمة و لكن ليس هي كل شيء كما يعتقد الواقعيون و النظام لا يبرز من توازن القوى ولكن من التفاعل بين العديد من الأعمدة الحاكمة للترتيبات والقوانين المصاغة والمعايير المتفق عليها و النظم الدولية و القواعد المؤسساتية.

يذهب أنصار هذه النظرية على أن التفاعل الذي يحدث بين مجموعات سياسية واقتصادية واجتماعية في النظام الدولي يساهم في تبلور شبكة من المصالح المتكاملة والمتداخلة مع مستويات رسمية وغير رسمية مختلفة. ذلك لأن انتشار بعض الفواعل الداخلية إلى خارج إقليم الدولة بالإضافة إلى نشاط الفواعل فوق القومية كالشركات متعددة الجنسية، المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكوميةوالانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصالات الكونية، أدى إلى خلق شبكة من التفاعلات ساهمت في تقويض صلاحيات الدول، وحولت الاهتمام من مسائل الأمن العسكري إلى قضايا الاقتصاد والرفاه الاجتماعي (بوقارة، 2012، ص87).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالرغم من حدة هذه التحولات، إلا أن المنطق الذي تقوم عليه بسيط جدا. فطالما أن المجتمعات أصبحت مرتبطة ببعضها بشبكة من الارتباطات الاقتصادية والاجتماعية، فإن التكاليف المرتفعة لفك هذه الارتباطات سوف تردع التحركات الانفرادية للدول، وخاصة الاستعمال المنفرد للقوة. وفي هذا السياق، يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بمنتجات حيوية واستراتيجية، يجعل الحروب بمثابة الخيار غير العقلاني. فكلما كانت الاتصالات بين الأمم قوية، كلما قلت احتمالات المواجهة العسكرية وتعاظمت فرص السلام ويرى أنصار الليبرالية الجديدة بأن درجة عالية من الاعتماد تؤدي إلى تعاون أكبر بين الدول، ويدعم الاستقرار في النظام الدولي. في حين يذهب أنصار الواقعية إلى أن الدول تسعى للسيطرة، ولذلك فإن الاعتماد الزائد، يؤدي إلى الصراع وعدم الاستقرار (فرج، 2007).

وترتبط الليبرالية المؤسسية الجديدة بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان:

يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون.

أن يكون في درجة المأسسة يمارس تأثيراً قويا على سلوك الدول.

وفي الوقت نفسه، يقر كيوهين بأنه يتناول إمكانية تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي الدولي عندما توجد هناك مصالح عامة مشتركة، و لا يبحث في كيفية ايجاد المصالح المشتركة بين الدول. وهي تحاول فحص الظروف التي من خلالها يمكن أن تؤدي هذه المصالح إلى تعاون(الغول، 2013)

تفترض الليبرالية إمكانية التعاون الدولي على الرغم من الطبيعة الفوضوية للنظام العالمي. وقد أوضح مؤسسوا هذه النظرية_ من خلال تحليل محنة السجين المتكررة ونماذج انهيار السوق_ أنه بإمكان الدول القومية تقوية روابط التعاون فيما بينها وتعزيزها، وذلك عن طريق خلق أنظمة أو إجراءات خاصة بمراقبة الغش وتقليل تكاليف نقل المعلومات وتسهيل عقد الصفقات في علاقاتها البينية المتبادلة.

ووفق هذه النظرية فإن العلاقات بين تركيا وإسرائيل تمتد على مدى عشرات السنين، حيث كانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بها سنة 1949، كثاني دولة مسلمة تفعل ذلك ، وبعد انضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي سنة 1952، تعمقت العلاقة بينهما أكثر خصوصاً في المجالين العسكري والأمني، نتج عنها توقيعهما مع إثيوبيا الاتفاق الإطاري أو حزام المحيط سنة 1958 .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد فترات من المد والجزر في العلاقات الثنائية، كان الانقلاب العسكري في تركيا سنة 1980 نقطة تحول في هذه العلاقات التي تسارعت وتعمقت وتجذرت في مختلف المجالات، وشهدت في بداية التسعينيات فترتها الذهبية، التي وصلت لذروتها بزيارة رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر لـ"إسرائيل" سنة 1994، ثم زيارة الرئيس سليمان دميريل لها سنة 1996.

وقد وقّع الطرفان العشرات الاتفاقيات في المجالات العسكرية والأمنية والاقتصادية والسياسية، أهمها تدريب الطيارين الإسرائيليين في تركيا، وتطوير الدبابات والمقاتلات التركية في "إسرائيل"، وتواجد مقاتلات إسرائيلية على الأراضي التركية، فضلاً عن تعميق مستوى التعاون الاستخباري على مستوى الأجهزة الرسمية وتبادل المعلومات، وتواجد مراكز تنصت وإنذار مبكر على الأراضي التركية، تتجسس عبرها "إسرائيل"على بعض دول الجوار ومنها العراق وسورية .

ووفق هذه النظرية فإن ولم يؤدِّ وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية على مستوى قياداته وليس على مستوى برنامج للحكم في تركيا سنة 2002 إلى تدهور العلاقات بين البلدين، بل استمر التطور فيها وحصلت زيارات ديبلوماسية متبادلة على أعلى مستوى بين الطرفين، أهمها زيارة كل من وزير الخارجية التركي حينها عبد الله غول ثم رئيس الوزراء وقتئذ رجب طيب أردوغان لـ"إسرائيل" سنة 2005، والتي لاقت ترحيباً إسرائيلياً كبيراً .

وبالتوازي مع العلاقات الاقتصادية المتطورة باضطراد واضح بين الطرفين، حاولت تركيا لعب دور الوسيط بين "إسرائيل" ودول عربية وإسلامية مثل سورية والباكستان، قبل أن تتدهور علاقاتها مع اسرائيل على إثر العدوان على غزة سنة 2008، والتي عدَّته تركيا طعنة في ظهرها، وخيانة لجهدها المبذول على جبهة العلاقات السورية – الإسرائيلية، والتي رعت تركيا فيها مفاوضات غير مباشرة بين الجانبين .

لاحقاً، مرت العلاقات الثنائية بعدة منعطفات وأزمات، مثل حادثة منتدى دافوس الشهيرة في أيلول/ سبتمبر 2009 ، وأزمة إهانة السفير التركي في تل أبيب في كانون الثاني/ يناير 2010، حتى وصلت الذروة بالاعتداء الإسرائيلي على سفينة مرمرة والتي انخفضت بعدها العلاقات الديبلوماسية بين الطرفين على إثرها إلى أدنى مستوياتها واستمرت كذلك حتى الآن.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: المنظور البنائي وأثره في العلاقات التركية الإسرائيلية

برزت البنائية كنظرية قائمة بحد ذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، و بالتحديد مع أواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين، بسب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة (جندلي، 2007، ص322)، وفي استباق هذا الحدث، كما أنها وجدت صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيراً له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكاراً جديدة كالأمن المشترك.

يعد نيكولاس أوناف أول من استخدم مصطلح البنائية في حقل العلاقات الدولية عام 1989 م. وذلك في كتابه:" عالم من صنعنا". والمقال المرجع لألكسندر وندت الملقب بأب البنائية الصادر عام 1992 م، والمعنون ب: "الفوضى هي ما تصنعه الدول: البناء الإجتماعي لسياسة القوة"

وتعد البنائية مقاربة مميزة للعلاقات الدولية. فهي تشدد على البعد الاجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية، ويعتبر البنائيون أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية كما يدعي بعض الواقعيين، أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين الدولي والمحلي كما يدعي بعض الليبراليين. فبالنسبة للبنائيين لا يندرج التفاعل بين الدول ضمن المصالح القومية المحددة، ولكن يجب أن يتم إدراكه بصفته نمطا من الأعمال يصوغ الهويات وتعمل هي على صوغه عبر الزمن. وتقدم البنائية الاجتماعية – خلافا للمقاربات النظرية الأخرى - نموذجا عن التفاعل الدولي الذي يدرس التأثير المعياري للهيكليات المؤسسية الأساسية وللصلة القائمة بين التغيرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها (حجار، 2002، ص33).

ففي الوقت الذي تميل فيه كل من الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية، فإن المقاربة البنائية تركز على تأثير الأفكار، وبدلا من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية (تاريخية)، كما يولون أهمية بالغة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول. فالبنائيون ينظرون إلى الواقع نظرة تذاتانية، موجودة بفعل الاتصال الاجتماعي الذي يفسح المجال واسعا أمام تقاسم المعتقدات والقيم. إذ أن الفهم والوعي الجماعي والمعايير القيمة، كلها عناصر تساهم في إضفاء طابع يساهم في تشكيل الواقع.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى جانب ذلك، ترفض البنائية ما يسمى بصورة كرة البليارد للعلاقات الدولية ، لأنها فشلت – في نظرها – في إبراز أفكار ومعتقدات الفاعلين في اختيار ما يوجد بداخل كريات البليارد للوصول إلى إدراك تصور معمق بشأن تلك الصراعات. ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز – بالأساس- على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول إلى مختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك (جندلي، 2007، ص325).

وجدت البنائية بيئتها المناسبة في عالم ما بعد الحرب الباردة، إذ شهد العقد الأخير من القرن العشرين إقبالا واسعا لمفهوم الثقافة. وهو التطور الذي عاينته البنائية في تركيزها على أهمية الأفكار والقيم والمعايير فقد استخدم بيتر كاتزنشتاين أحد أقطاب البنائية- متغيرات ثقافية لتفسير واستيعاب الأسباب التي أدت بألمانيا و اليابان إلى عدم اعتمادهما على سياسة عسكرية، رغم أنهما تمتلكان تكنولوجيا عالية للقيام بذلك وهو التفسير الذي يواكب الصراع الحضاري بمفهومه المعاصر وكذا الصراعات الإثنية والعرقية (جندلي، 2007، ص326).

يعتبر تصور الفوضى في حقل العلاقات الدولية أحد المسلمات التي تبنى عليها المقاربات النظرية المختلفة طروحاتها بشأن ما يحرك سلوك الدول، وكذلك توقعاتها لميل الدول نحو تبني النمط التعاوني أو التنازعي في علاقاتها مع بعضها البعض(زقاغ، 2013). بحيث يعبر عنها البنائيون جيدا من خلال عبارة "ووندت": "الفوضى هي ما صنعته الدول، وليست معطى مسبق" (Cynthia, 2005, p60) بمعنى أن قراءة الدول وفهمها لطبيعة البيئة الدولية هو ما أعطى لهذه البيئة صبغة الفوضى. وبذلك فإن إعطائهم مضمونا مغايراً لها قد يقود إلى التحول عن الفوضى.

يؤكد البنائيون على أن الفوضى هي ميزة النظام الدولي، لكنهم بالمقابل يرون أن الفوضى لا تعني شيئا في ذاتها. فعلى سبيل المثال، تختلف الفوضى الناجمة عن الأصدقاء اختلافاً جذرياً عن تلك الناجمة عن الأعداء، ولكنّ الاثنتين ممكنتان. والمهم في الأمر أن تنوع البنى الاجتماعية ممكن في ظل الفوضى. والفوضى العالمية عند البنائية هيكلية، ذلك لأنها تنشأ نتيجة للتأثير المتبادل بين الفاعلين الذين يستخدمون قواعد معينة ويدخلون في معاملات اجتماعية. وهذا يعني أن الفوضى لها معان مختلفة، نتيجة لتعدد الفاعلين الذين ينطلقون من الفهم الجماعي لمجتمعاتهم ومن معاملاتهم الاجتماعية(فرج، 2007، ص118) .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتذهب البنائية إلى أن الاختلافات في سلوكيات الدول تعود إلى الاختلافات في الضوابط الدولية والداخلية الواردة. وتمثل المعايير الاجتماعية متغيرات مستقلة في تفسير سلوكيات الدول الخارجية. أما عن ماهية هذه المعايير أو الضوابط، فيمكن القول أن المعايير الدولية تشتمل القانون الدولي، الأعمال الشرعية للمنظمات الدولية والأعمال الختامية للمؤتمرات الدولية... في حين تضم المعايير المجتمعية النظام الشرعي والدستوري للمجتمع، برامج الأحزاب والأرضية الانتخابية والمناقشات البرلمانية (الرضي، 2011). وتظهر قوة المعايير عند البنائين من خلال ربطها بمتغيرات القوة والمصلحة. فالمعايير لا تخدم المصالح بل المصالح هي التي تخدم المعايير. ومن هنا فالمعايير تسبق المصالح، وهناك علاقة وطيدة بين هذه المعايير والفاعل. حيث يرى أليكسندر وندت أن البنية المعيارية الدولية -كالديمقراطية ,التدخل الإنساني- هي التي تشكل هوية ومصالح الدول، لكن الدول خلال سلوكها، تعطي معنى آخر للمعايير، فكل فاعل يعطي معنى لهذه المعايير.

ووفق هذه النظرية فإن العلاقات التركية الإسرائيلية من العام 1948، حتى العام 2015 ذات تعاون وتحالف و تماسك بشكل كبير جداً، وذلك كون إسرائيل جزءاً من الدائرة الغربية التي تتجه نحوها تركيا، ولتعدد المصالح المشتركة بينهما، فكانت هذه السنوات تشهد تزايداً في قوة العلاقات بين الطرفين، لتصل إلى حدا كبير من التحالف بالتسعينات، وإن شابها بعض التوترات والخلافات أحيانا، إلا أنها كانت دائما تتسم بالتقارب والتعاون المستمر، وبأعلى المستويات. فكان توجه تركيا نحو إسرائيل لإدراكها بأهمية الإرتباط الإستراتيجي لها، وتحقيقا للرغبة الإستراتيجية الأمريكية التي وجدت في هذه العلاقة عاملا هاما في السيطرة على الشرق الأوسط بشكلٍ فاعل.

وسارت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل في اتجاه متصاعد وذلك لنشاط التجارة بين القطاع الخاص لدى الطرفين؛ لذا كان من المرجح أن حدوث الاتفاق الرسمي بين الحكومتين سيكون له دور في الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية ومستوى التبادل التجاري بين البلدين، وقد صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي بهذا بوضوح عندما دافع عن الاتفاق قائلًا: "يتم تعزيز مصالحنا الحيوية من هذا الاتفاق ويفتح إمكانية لتعاون اقتصادي ثنائي كبير.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الرابع

## المحددات الداخلية والخارجية للعلاقات التركية الإسرائيلية

تعد المصالح العليا للدول من أهم المداخل لفهم طبيعة ومجريات العلاقات بينهما، والباحثون في مجال العلاقات الدولية يدركون مدى تحول تلك العلاقات بين الدول، من علاقات هشة إلى وطيدة، أو العكس، وفقاً لتغير المصالح والأولويات لتلك الدول. لذلك، فإنه عند قيام مثل تلك العلاقات في السياسة الدولية، يكون لكل دولة محدداتها الخاصة بها، تدفعها للقيام بمثل تلك العلاقات. سواءَ أكانت هذه العلاقات سياسية بحتة، أم عسكرية وأمنية واستخبارية، أم اقتصادية وتجارية، أو خليطاً من ذلك كله. ولعل الحالة في العلاقات التركية - الإسرائيلية إنما هي خليط من كل ذلك. فقد شملت العلاقات الثنائية بين البلدين جميع الجوانب؛ السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والتجارية، مما دفع بالدولتين إلى خلق حالة من التعاون فيما بينهما لتحقيق أهدافهما تلك. فقد وجد كل منهما ضالته في الآخر؛ فتركيا كانت في حاجة إلى إسرائيل، كما أن إسرائيل كانت في حاجة إلى تركيا، وذلك من أجل تكامل المصالح المرجوة؛ رغم اختلاف الأيديولوجية والديانة والأنظمة. فقد وجدا العداء مع دول الجوار فرصة لتوطيد العلاقات والتعاون من أجل تحقيق المصالح العليا لكل من الدولتين.

ويتناول هذا الفصل المحددات الداخلية والخارجية للعلاقات التركية الإسرائيلية من خلال مبحثين، يستعرض المبحث الأول المحددات الداخلية والخارجية التركية وأثرها على العلاقات التركية الإسرائيلية، بينما يستعرض الفصل الثاني المحددات الداخلية والخارجية الإسرائيلية وأثرها على العلاقات التركية الإسرائيلية.

### المبحث الأول المحددات الداخلية والخارجية التركية وأثرها على العلاقات التركية الإسرائيلية.

منذ تفكك الدولة العثمانية، بدأت تركيا تتحكم بالسلوك الخارجي تبعاً للهواجس والاعتبارات الأمنية. فقد كانت تركيا على وشك التشرذم والتقاسم الشاملين، فيما لو طبقت اتفاقية سيفر عام1920 ، والتي كانت تلحظ إقامة وطن قومي أرمني في الأجزاء الشرقية من تركيا وحكم ذاتي للأكراد في جنوب شرقي البلاد، وتوزيع ما تبقى من الأناضول على اليونان وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، مع استثناء بعض المناطق الوسطى والشمالية في الأناضول. لكن القادة الأتراك استطاعوا في معاهدة لوزان في تموز/يوليو 1923 من انتزاع اعتراف رسمي بالحدود التي تشكل حالياً الجمهورية التركية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعل الحرب العالمية الثانية لعبت دوراً مهماً في محافظة تركيا على حدودها الدولية، لكن مع تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 وتفاقم النزاعات القومية في القوقاز وظهور الخلافات الأرمينية من جديد، وقيام نواة كيان كردي في شمال العراق، وأخطار ذلك على المسألة الكردية في تركيا، كما أن استمرار النزاعات مع اليونان في بحر إيجة وقبرص، واستمرار التباين التاريخي مع روسيا حول النفوذ والنفط والأقليات في شمال القوقاز، أيقظت المخاوف التركية من احتمال تعرضها لمخاطر جدية من جميع هؤلاء الخصوم، خاصة أن اليونان وأرمينيا لهما علاقات جيدة مع الغرب وتعتبر امتداداً مسيحياً للحضارة الغربية (الغول، 2013، ص18).

ويتناول هذا المبحث المحددات الداخلية التركية وأثرها على العلاقات التركية الإسرائيلية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فيتناول المحددات الخارجية التركية وأثرها على العلاقات التركية الإسرائيلية.

المطلب الأول- المحددات الداخلية التركية.

لتحسين وضع تركيا الاستراتيجي والعسكري في مواجهة خصومها كانت مسألة إقامة علاقات وثيقة بين تركيا وإسرائيل ملّحة، بالإضافة إلى توافق المفهوم الأمني بين البلدين لبقاء قوة الردع التركية والإسرائيلية شاخصة أمام الآخرين. كما أن وجود مشاكل داخلية وخارجية للبلدين دفع بعجلة تطور تلك العلاقات وتقدمها، سيما في ظل ظاهرة عدم الاستقرار الداخلي لكل منهما.

لقد كانت تركيا في حاجة ماسة لزيادة قدراتها الحربية والعسكرية على أكثر من صعيد، فهي بحاجة إلى تدريب جنودها وتطوير كفاءاتهم، وزيادة الإنتاج الحربي، واستيراد الأسلحة المتطورة الضرورية، كما أن تركيا ترغب بأن تكون قوة عسكرية إقليمية فاعلة في المنطقة. فالخبرات الإسرائيلية العالية في ذلك المجال، دفعت بتركيا إلى الاعتماد على الجانب الإسرائيلي، لما عانته من الولايات المتحدة الأمريكية في توريد السلاح إليها، بسبب ضغط اللوبي الأرمني واللوبي اليوناني المتواجدين في الولايات المتحدة والذين قاموا باستخدام سياسة ابتزاز لتركيا بالتعاون مع بعض الدول الأوروبية، فتم فرض حظر السلاح على تركيا في أوقات الاحتكاك بين تركيا واليونان، بحجة حقوق الإنسان والأقليات العرقية (نور الدين، 2007، ص22).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا فقد وجدت تركيا في إسرائيل مورداً هاماً وضرورياً، لقطع الغيار التي ترفض واشنطن مد تركيا بها، فإسرائيل وحدها القادرة على تلبية المتطلبات لتطوير القدرات الحربية للجيش التركي بما تمتلكه من تكنولوجيا عسكرية متطورة وخبرات تدريبية وقتالية كبيرة. ولعل اتفاق شباط/فبراير 1996 جاء بين كل من أنقرة وتل أبيب لإنجاز مثل تلك المصالح التي وجدتها تركيا في الأخيرة. لذلك فقد أبرم أربعة عشر اتفاقاً بين الجانبين حتى نهاية حزيران/يونيو 1997، وهي اتفاقات غاية في الأهمية، ومهما يكن من أمر، فإن الجيش لم يكن يريد من علاقاته مع إسرائيل ذلك فقط، بل كان يسعى من خلال تنفيذ ذلك الاتفاق، أن يقوي موقف الجيش التركي في الحياة المدنية، ويدعم دوره في صنع السياسة العامة (أبو مطلق، 2012، ص19).

إن المشكلات الداخلية التي عانت منها تركيا، دفعتها للقيام بمثل تلك العلاقات مع إسرائيل، خاصة المشكلات بين التيارات العلمانية والتي تشمل المؤسسة العسكرية، والمحكمة الدستورية التركية وعدداً من الأحزاب التركية الفاعلة من جهة، وبين التيارات الإسلامية، ممثلة في الأحزاب الإسلامية، والمدارس الدينية من جهة أخرى. حيث تعتبر المؤسسة العسكرية أن التحالف مع إسرائيل أحد أهم حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، من شأنه أن يقوي شوكة الجيش ضد الإسلاميين، ويؤكد الطابع العلماني للدولة، ويجعل من الصعوبة في المستقبل على أي حزب تغيير ذلك الطابع، سواءَ أكان حزباً إسلامياً أو غير ذلك(الضميري، 2002، ص38). فخلال كافة مراحل الصراع بين الجيش وحزب الرفاه الإسلامي، سعت تركيا نحو تعزيز العلاقة مع إسرائيل، باعتبار ذلك –ضمن أمور أخرى- وسيلة لتأكيد الطابع العلماني الغربي للدولة، علماً بأن مثل ذلك التوجه، سيدفع بتركيا مستقبلاً نحو مزيد من التعاون وتطوير العلاقة مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل(الرشدان، 2001، ص12).

ويمكن القول بأن التعاون التركي -الإسرائيلي قد ازداد وثوقاً منذ تسلم نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة التركية في أواخر حزيران/يونيو 1996 وحتى استقالته في 18 حزيران/يونيو 1997 . فهي المرة الأولى التي يدخل فيها عامل العلاقات مع إسرائيل في الحسابات الداخلية للقوى السياسية في تركيا. ذلك أن أربكان كان ذو توجهات إسلامية، وأكثر انفتاحاً على العالم الإسلامي. الأمر الذي دفع بالمؤسسة العسكرية التركية إلى توثيق العلاقات مع إسرائيل في النصف الأول من عام 1997 ، عبر زيارات أرفع المسئولين العسكريين الأتراك، بدءاً من رئيس أركان الجيش وهو المنصب العسكري الأعلى في تركيا، إلى مساعديه، إلى وزير الدفاع، إلى غيره من الشخصيات العسكرية المهمة في البلاد (نور الدين، 2007، ص23).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك في خطوات هدفت لإحراج نجم الدين أربكان -زعيم ومؤسس حزب الرفاه التركي- أمام قاعدته والضغط عليه لإضعاف موقعه تمهيداً للإطاحة به وهو ما حصل بالفعل في حزيران/يونيو 1997. فبعد مرور ستة أشهر بين الانتخابات وبين تشكيل أربكان للحكومة الائتلافية في 28 حزيران/يونيو 1996 ذعرت المؤسسة العسكرية التركية بسبب خطوات أربكان من اختياره لاستقبال ابن حسن البنا –مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر - كأول زائر أجنبي، واختياره إيران وليبيا لتكونا أول دولتين يزورهما رسمياً، وهو ما دفع بالجيش إلى زيادة وتوثيق العلاقات مع إسرائيل كتحد لحكومة أربكان (يافوز، 2003، ص63).

ومما سبق فإنه يتضح بأن التجاذب الداخلي في تركيا، كلما تصاعد بين أربكان ومؤسسة الجيش التركي، كانت العلاقات بين تلك المؤسسة وإسرائيل تزداد وثوقاً وتقدماً. ويبدو ذلك جلياً من خلال تجاوز الجيش لأربكان، وتوقيع عدداً من الاتفاقات دون علمه أو حتى مشورته. إضافة إلى ذلك يتضح مدى استقواء الإسلاميين واليسار والأحزاب الكردية بالخارج، حيث أن تلك الأحزاب والمؤسسات والحركات كانت في عداء مع المؤسسة العلمانية العسكرية التي تقمع الحريات وتمارس الانقلاب في أي حقبة تريد، ولقد حاولت الأحزاب الكردية وغيرها إلى الاستفادة من عداء دول الجوار وتحديداً سورية والعراق مع تركيا للمطالبة بتحقيق جملة من المطالب.

لقد كان من ثمار التعاون التركي الإسرائيلي الاستفادة من المعلومات الاستخبارية الإسرائيلية، وتبادل المعلومات والحصول على صور الأقمار الاصطناعية الإسرائيلية، حول تحركات ونشاطات حزب العمال الكردستاني، ولعل أهم ثمار هذا التعاون كان إلقاء القبض على زعيم الحزب عبد الله أوجلان في كينيا عام 1999، وتزويد تركيا بمعلومات فنية مهمة، حول مدى إمكانية طائرات (ميج 29) الروسية وقوتها القتالية، بعد دراسة إسرائيل لثلاث طائرات منها تلقتها من ألمانيا، حتى تستغل تركيا تلك المعلومات في تحديث النظام الهجومي والتسليحي لطائراتها (F16) لتحييد ميزة المرونة التي تتمتع بها الأولى في أي اشتباك مستقبلي مع سورية، التي تمثل هذه الطائرات أفضل مقاتلات لديها، ولعل هذا الأمر يُبرز بشكل واضح وجلي مدى متابعة إسرائيل لمقدرات الشعوب العربية، وقوتها ومدى قدرتها القتالية والعسكرية من خلال معرفة جديد الأسلحة الموجودة في تلك الدول، والبحث عن مضادات لها وأسلحة أكثر قوة منها لحماية إسرائيل التي تعيش حالة من العداء شبه الدائم مع الدول العربية بسبب احتلال الأخيرة للأراضي الفلسطينية (فياض، 2000، ص183).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحد أهم محددات تركيا من التحالف مع إسرائيل هو توخي وتجنب الحذر من إسرائيل نفسها، وذلك من خلال منع الدعم الإسرائيلي للمقاومة الكردية، فلقد جعلت إستراتيجية "شد الأطراف" التي تعتمدها إسرائيل -لتشجيع الحركات الاستقلالية للأقليات غير العربية - الكثيرين من الأتراك ينظرون بعين الشك إلى أن إسرائيل، هي الداعم الرئيسي للقومية الكردية في العراق وسورية وإيران، فإسرائيل كانت –منذ فترة طويلة- داعمة أساسية لدولة كردية مستقلة في شمال العراق استناداً إلى إستراتيجيتها بالنسبة للأطراف، والذي من شأنه أن يشكل خطراً كبيراً على تركيا، بالإضافة إلى أن الليبراليين داخل المجتمع اليهودي الأمريكي حساسون حيال قضايا حقوق الإنسان، وقد انتقدوا العسكريين الأتراك على تعسفهم وسوء معاملتهم للأكراد(خماش، 2010، ص36).

لذلك وجدت تركيا في العلاقات مع إسرائيل أحد المرتكزات الأمنية التي من شأنها تحجيم قدرة الأكراد في البلاد، واستقطاب الخارج على الداخل. كما أن تركيا على علم بأن إسرائيل قد تنقلب عليها في أي لحظة مقابل الحصول على المزيد من المصالح والمكتسبات التي تضمن بقاء دولة إسرائيل في محيط الدول العربية التي تتسم بالعداء مع الأخيرة (الغول، 2013، ص54).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني- المحددات الخارجية التركية

أرادت تركيا الحصول على باب خلفي يوصل إلى الولايات المتحدة، من خلال استعادة نفوذ اللوبي الصهيوني في مراكز صنع القرار الأمريكية في موجهة اللوبيين اليوناني والأرميني، حيث يأتي ذلك في ظل محاولات حثيثة من اللوبيين اليوناني والأرميني لدفع الكونغرس الأمريكي بتبني قوانين وقرارات تدين تركيا بتهمة الإبادة الجماعية للأرمن إبان فترة الحكم العثماني عام 1915، وسعي اللوبي اليوناني لتبني الكونغرس قرارات تهدف إلى تخفيض المساعدات الاقتصادية والعسكرية عن تركيا، والضغط عليها لقبول الشروط اليونانية في تسوية المسألة القبرصية(يافوز، 2003، ص15).

ولأن الاعتبارات الإستراتيجية شكلت واحدة من أهم الأسس، التي تحكمت في تشكيل العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا، حيث كانت أنقرة تتفاوض مع واشنطن من منطلق أهميتها الجيوستراتيجية، فإن الولايات المتحدة أيضاً كانت تنظر إلى تركيا باعتبارها أحد المفاتيح الإستراتيجية في المنطقة الممتدة من أوروبا وحتى القوقاز مروراً بالبلقان والشرق الأوسط. وقد حرصت الولايات المتحدة طيلة الحقبة الماضية على توطيد علاقتها بأنقرة ودعمها عسكرياً واقتصاديا. وتوطدت العلاقات بين البلدين خلال مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، خاصة في ظل تكثيف الولايات المتحدة لوجودها في منطقة الشرق الأوسط عقب حرب الخليج الثانية عام1999م (عبد العاطي، 2009، ص150).

في المقابل، تعاونت تركيا مع الولايات المتحدة في كثير من المسائل الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى قيامها بدور نشط في جميع بعثات منظمة حلف شمال الأطلسي بما في ذلك البوسنة والهرسك، حيث شاركت تركيا بشكل وثيق مع الولايات المتحدة في المسائل الإقليمية. ما دفع بأن تكون الولايات المتحدة أحد أكبر الشركاء التجاريين لتركيا(Arda, 2010, p15).

ومهما يكن الوصف لطبيعة العلاقات الأمريكية–التركية، إلا أنه يمكن القول بأن الأزمات التي تنشب أحياناً بين البلدين، ما هي إلا عملية ضغط متبادلة تسعى من ورائها كلتا الدولتين (تركيا والولايات المتحدة) إلى إجراء عملية ترتيب للأوضاع بما ينسجم مع مصالحهما وأهدافهما في المنطقة (علي، 2008، ص15). فالجيش التركي يُعتبر بالنسبة للولايات المتحدة ثاني أكبر جيش في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحليف الرئيس الذي قدم لها الممر الحيوي لقواتها الموجودة في المنطقة. ومن ثم فإن الولايات المتحدة في الواقع بحاجة لتركيا كما أن الأخيرة بحاجة لها، إلا أنه ينبغي النظر إلى أن هناك ثمة اختلافات وخلافات بشأن هذا الدور وحدوده وخياراته( علي، 2008، ص16) ، فواشنطن تريد أن يكون الدور التركي وظيفياً، بمعنى أن يكون في خدمة استراتيجياتها وسياساتها تجاه المنطقة مقابل مراعاة القضايا التركية الحساسة، ولاسيما القضية الكردية، وإشكاليات العلاقة مع اليونان، ومشكلة قبرص، والعلاقة مع أرمينيا، ودعم خيارها في السعي إلى العضوية الأوروبية (خورشيد، 2011، ص15).

ومما سبق فإنه يتضح بأن لدى الولايات المتحدة وتركيا مصالح وأهداف إقليمية، تسعيان إلى تحقيقهما دون مراعاة لمصالح الدول العربية أو الإسلامية المحيطة. فتركيا تطمح إلى أن يكون لها موقعاً مهماً في التحولات الإقليمية الجارية، أما الولايات المتحدة وكونها اللاعب الرئيس في المنطقة، فإنها ترغب في استثمار عدد من القضايا في لعبة العلاقات الإقليمية تلك، كما تسعى إلى تحويل منطقة إقليم كردستان العراق إلى قواعد عسكرية أمريكية دائمة في حال قررت الانسحاب من العراق.

وتهدف تركيا من وراء العلاقة مع إسرائيل إلى كسب الأخيرة لجانبها في صراعها مع إيران في المنطقة، فلقد مثلت إيران تاريخياً أحد عناصر التهديد بالنسبة لتركيا، سواء كمنافس استراتيجي في المنطقة، أو كمصدر لعدم الاستقرار. وبعيداً عن التنافس المذهبي والطائفي التاريخي بين الطرفين باعتبار إيران "امتداد للإمبراطورية الصفوية الشيعية في المنطقة"، في مواجهة تركيا وريثة "الإمبراطورية العثمانية السنية"، فقد تأثرت العلاقة بين البلدين بالتطورات المتسارعة في المنطقة على مدار الأعوام الطويلة الماضية(عبد العاطي، 2009، ص150). إلى غير ذلك، فقد حاولت تركيا استغلال العداء الرسمي العربي المتزايد لطهران، كي تمد قدميها في فنائها الخلفي دون استثارة النعرات العربية كقوة تسعى للهيمنة على غرار إيران (نور الدين، 2007، ص23).

فتركيا تعتبر إيران داعماً مهماً لحزب العمال الكردستاني، وللأحزاب الإسلامية التركية، وأن المواجهة بين إيران وتركيا في الحقبة الماضية -أي ما قبل صعود حزب العدالة والتنمية عام 2002 هي جزء من المواجهة الشاملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد إيران والحركات الأصولية، وأن التعاون التركي -الإسرائيلي يشكل عنصراً هاماً في إستراتيجية مواجهة واشنطن خصومها في منطقة الشرق الأوسط،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعل وقوف تركيا إلى جانب إسرائيل باتهام حزب الله اللبناني بأنه يمارس عمليات ارهابية خارج حدود لبنان هو رسالة واضحة لإيران التي تعتبر حزب الله هو يدها وصوتها في المنطقة، جاء ذلك في تصريح السفير التركي في القاهرة حول : "إن بلاده تؤيد العمليات العسكرية الإسرائيلية في الجنوب اللبناني، وإن الأعمال التي يقوم بها حزب الله خارج حدود لبنان يعتبر إرهابا" (كشك، 1999، ص65)، ويتأرجح هذا الهدف صعوداً وهبوطاً وفقاً للمتغيرات السياسية داخل تركيا، وتبعاً للتوجه السياسي للحكومات التركية وفقاً لعلاقتها بإيران.

في المقابل، فقد قدمت الولايات ا لمتحدة دعماً لوجستياً مهماً لتركيا، ساعدها على توجيه ضربة جوية إلى مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، ووصل الأمر إلى حد دخول القوات التركية إلى عمق الأراضي العراقية، لمطاردة فلول حزب العمال في كهوف كردستان وجبالها (عبد العاطي، 2009، ص152). مما يدلل على أن الولايات المتحدة مستعدة لأن تكسر شوكة أي دولة من دول المنطقة سواء أكانت إيران أم غيرها، من أجل استرضاء تركيا التي ما تزال تحافظ على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

ومن جهة أخرى تسعى تركيا للتأكيد على توجهها الغربي في أعقاب صد الاتحاد الأوروبي ورفضه لها في عدة محاولات، كان أولها قرار المفوضية الأوربية عام 1989 في الرد على طلب تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، حيث يعتبِر تركيا بأنها تعاني من نقص في الديمقراطية، بالإضافة إلى دور العسكر المحوري في الحياة السياسية التركية. لذلك نددت المفوضية الأوروبية بالقمع الثقافي الذي يعانيه الأكراد في شرق البلاد، فضلاً عن انتهاك حقوق الإنسان فيها (النعيمي، 2007، ص30).

وعليه، فقد تم استبعاد تركيا في عام 1997 من قائمة الدول المرشحة لبدء المفاوضات للانضمام للاتحاد الأوروبي، على الرغم من محاولة تأكيد تركيا لتوجهها الغربي وقيام تانسو تشيلر وزيرة خارجية تركيا بالاتصال بوزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي في شباط/فبراير 1997، من أجل أن تبذل إسرائيل جهودها لدى الاتحاد الأوروبي كي يقوم بتغيير موقفه من تركيا، منذ تجميد البرلمان الأوروبي في أيلول/سبتمبر 1996، لاتفاق الاتحاد الجمركي (الرشدان، 2001، ص26).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك يمكن القول بأن من دوافع الحركة التركية حيال إسرائيل، هو الرفض الأوروبي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد بيان الأحزاب الديموقرطية المسيحية في 4 مارس/آذار 1997، الذي اعتبر بأن لا مكان لتركيا، لا في المدى القريب ولا في المدى البعيد في المنظومة الأوروبية، لأنها -بحسب بيان الأحزاب نفسه - مختلفة دينياً وحضارياً وثقافياً. علماً بأن هذا البيان شكل صدمة كبرى لدعاة التوجه الغربي في تركيا، خاصة المؤسسة العسكرية، وفي نفس الوقت انتصاراً لوجهة نظر حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان، حول ضرورة الانفتاح على العالم الإسلامي، والتواصل معه. ونتيجة لذلك فقد تم تعزيز التعاون مع إسرائيل من جانب العلمانيين المتشددين في تركيا خشية من توجه الأتراك إلى المحيطين العربي والإسلامي (نور الدين، 2007، ص36).

أيضاً، مثّل التحاق تركيا بأوروبا هدفاً أمريكياً واضحاً، وذلك من أجل بناء جسر قوي بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية، ثم محاولة إحداث توازن استراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا، والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأمريكي مثل تركيا وبعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا. لذلك فقد طالبت الولايات المتحدة مراراً بأن يعيد الاتحاد الأوروبي النظر في مسألة انضمام تركيا لعضويته، مما يبين التأييد القوي الذي تظهره واشنطن لأنقرة في ذلك الصدد (عبد العاطي، 2009، ص315).

ومما سبق فإنه يتضح مدى تعلق الحكومات التركية المتعاقبة في التوجه نحو الغرب، مستعينة بإسرائيل والولايات المتحدة، دون إبداء أي اهتمام نحو المشرق العربي، الأمر الذي يفسر مدى الترهل العربي، وضعف منظومة القوة العربية بسبب تشرذمها وتشتت آرائها، وعدم قدرتها على حل المشكلات الخاصة بها. فتركيا تدرك بأن الأنظمة العربية لن تزيدها سوى المزيد من المشاكل الداخلية والخارجية مع الآخرين، لذلك اتجهت نحو المعسكر الغربي بكل ما تملكه من إمكانات حتى تكون جزءاً من تلك الثقافة رغم اختلاف اللغة والدين والحياة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن ممارسة تركيا دوراً في الضغط على جيرانها العرب، وهي على خلاف معهم بتحالفها مع إسرائيل من أجل تقديم تنازلات في القضايا محل النزاع، وبالأخص سورية والعراق، ونزاعهما مع تركيا حول عدة قضايا، منها توزيع مياه نهري دجلة والفرات، ونشاط المتمردين الأكراد في شمال العراق، وانطلاقهم من أراضيه لشن هجمات على تركيا، والمطالبة السورية بإقليم الإسكندرونة، والاتهام التركي لسورية في السابق بدعم حزب العمال الكردستاني، وإيواء زعيم الحزب عبد الله أوجلان. وأملت تركيا من التحالف مع إسرائيل إلى الحد من خطر حزب العمال الكردستاني، عن طريق الاستفادة من خبرات إسرائيل في مكافحة الإرهاب، وكان المسئولون الأتراك قد أعلنوا استياءهم من حماية سورية للجماعات الإرهابية الكردية (بولك باشا، 2003، ص37).

فتركيا ترجو بأن يصبح التحالف التركي -الإسرائيلي أداة ضغط على سورية لتخفيف موقفها من مسألة المياه، فإن الموقف التركي الذي يخرج بين الفينة والأخرى بنبرة التهديد ضد سورية والعراق في شأن قضية نهري دجلة والفرات، يثير غضب الأخيرتين وباقي الدول العربية ضدها، الأمر الذي قد يؤثر على طبيعة العلاقات بينهما، وإن كانت تلك العلاقات فاترة وقليلة، كما يحرج تركيا كثيراً في الساحة الدولية (بولك باشا، 2003، ص38).

إضافة إلى إيجاد نوع من التحالف التركي -الإسرائيلي من أجل تحقيق التوازن الإقليمي في مواجهة التعاون السوري - الإيراني المتنامي، فتركيا تخشى أن يؤدي تحالف سورية وإيران إلى تحجيم نفوذ تركيا في المنطقة، وإطلاق يد إيران فيها، وسحب البساط من تحت أقدامها كقوة مؤثرة في المنطقة وبالتالي تراجع أهميتها الإستراتيجية، الأمر الذي قد يقلل من أهميتها لدى العرب، فأرادت مواجهة ذلك التحالف بتحالف مضاد مع إسرائيل المدعومة غربياً وأمريكياً، ويدعم هذا التحالف شعور كلتا الدولتين بالعداء تجاه كل من سورية وإيران (الهواري، 1997، ص35). لذلك، فقد أدركت سورية منذ البداية أبعاد ارتباطها بإيران، فالأخيرة لها أبعاد جيوسياسية هامة في علاقتها مع سورية، بالإضافة إلي متغيرات أخرى تتقاطع مع المتغير الجيوسياسي والعداوة بين سورية والعراق في عهد الرئيس صدام حسين، ومنها الأهداف المشتركة التي تجمع سورية وإيران بلبنان وخصوصاً الطائفة اللبنانية دائمة النمو، والصلة الشيعية-العلوية التي لعبت دوراً هاماً في تطوير العلاقات السورية-الإيرانية، فهي من المتغيرات الرئيسية التي لعبت دوراً في نشوء التحالف بين البلدين (البطنيجي، 2007).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي محصلة جامعة لكل هذه المحددات والدوافع، من التعاون التركي- الإسرائيلي، تحاول أنقرة أن تحجز لها دوراً فاعلاً ومؤثراً في أي نظام جديد قد ينشأ في الشرق الأوسط، في حال اكتمال عملية التسوية، وأن تجير الورقة التركية منذ ذلك الوقت القوة الوحيدة المهيمنة على العالم الولايات المتحدة وللقوة الإقليمية الكبرى التابعة لها، أي إسرائيل، قد يكون برأي أنقرة المدخل الوحيد لحجز مكان ودور أساسيين في النظام الإقليمي القادم .

ومهما يكن من أمر، فقد عملت أنقرة جاهدة لاستعادة دورها ووزنها في الحقبة الأخيرة باعتبارها قوة إقليمية في الشرق الأوسط، ويبدو أنّ محاولاتها لاستعادة هذا الدور تأتي في ظل ظروف إقليمية ودولية مؤاتية جداً اليوم، لا سيما أنّ الولايات المتحدة مرتاحة لهذا الدور، وتنظر إليه بشكل إيجابي، لأن مشاركة تركيا في البحث عن مخارج للأزمات الإقليمية السابقة والراهنة، تساهم في إيجاد توازن جديد للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة.

## المبحث الثاني المحددات الداخلية والخارجية الإسرائيلية وأثرها على العلاقات التركية الإسرائيلية

مضت تل أبيب بدورها نحو تعزيز علاقاتها مع أنقرة، وهي التي كانت تطمح إلى ذلك منذ عقود، يقودها في ذلك عدداً من المحددات الداخلية الهامة والخارجية. فتركيا لم تكن وحدها من في حاجة إلى دولة ذات تأثير فاعل في المنطقة وقريب من الولايات المتحدة، بل إن إسرائيل أيضاً كانت بحاجة إلى تركيا، الدولة الإسلامية ذات الموقع الجيواستراتيجي الهام، وذات التوجهات العلمانية، الأمر الذي دفع بتقارب وجهات النظر، ومهّد لبناء علاقة إستراتيجية تكللت فيما بعد بتوقيع اتفاق التعاون العسكري الاستراتيجي في شباط/فبراير 1996 . علماً بأن إسرائيل شانها شأن تركيا، لديها من المحددات والعوامل ما دفع بتطوير تلك العلاقات واستمرارها (الغول، 2013، ص61).

ويتناول هذا المبحث المحددات الداخلية الإسرائيلية وأثرها على العلاقات التركية الإسرائيلية في المطلب الأول، بينما يتناول المطلب الثاني المحددات الخارجية الإسرائيلية وأثرها على العلاقات التركية الإسرائيلية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول- المحددات الخارجية الإسرائيلية.

ركزت إسرائيل منذ البداية على إقامة علاقات قوية مع تركيا لكسر الحصار العربي وللخروج من العزلة التي فرضتها عليها المقاطعة العربية، لذلك احتلت العلاقات مع تركيا المرتبة الأولى في سلم الأهداف الإسرائيلية، لما لهذا الأمر من مدلولات بالنسبة إلي وجودها في وسط بحر عربي، غير مؤمن بفكرة وجودها. واعتبرت إسرائيل بأن تركيا تمثل حلقة الوصل بينها وبين الدول العربية. كما اعتبرت إسرائيل بأن تركيا تمثل ركناً هاماً في مخططاتها قبل وبعد قيام دولة إسرائيل التي أرادت الالتحام جغرافياً بالبر الأوربي عبر الجسر التركي، والتي تتمتع بمركز جيوستراتيجي هام من المنظور الإسرائيلي، فعن طريقها يمكن لإسرائيل ضبط دول الجوار "الدول العربية" والتحكم فيها بطريقة غير مباشرة (نور الدين، 2010، ص25).

كما أن إقامة علاقات وثيقة مع تركيا الدولة المسلمة، هي أكثر من ضرورية، خاصة في ظل تعثر عملية التسوية مع البلدان العربية، فقد بقي السلام مع العرب ناقصاً وبارداً، لا سيما على الصعيد الشعبي وتفاقم التوتر بين إسرائيل والدول العربية، بسبب سياسة الأولى تجاه الفلسطينيين، لذلك فإن تل أبيب كانت في حاجة إلى حليف قوي يدفع بعلاقاتها إلى الأمام من أجل تنمية مصالحها الخاصة، وبحاجة إلى من يلعب دور الجسر أو الوسيط بينها وبين الدول المجاورة التي لها ملفات عالقة مع تل أبيب، فقد سبق وأن استضافت تركيا لقاءات سرية إيرانية- إسرائيلية، وقامت بترتيب مفاوضات غير مباشرة بين إسرائيل وسورية، وتدخلت في تسليم رسائل متبادلة بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وإسرائيل (عبد الفتاح، 2010، ص78).

لقد كانت تركيا تمثل بالنسبة للإسرائيليين، أهم المراكز المتكاملة من الناحية السياسية والعسكرية والاستخباراتية من الدرجة الأولى، وكان ذلك نتيجة موقع تركيا الجيوستراتيجي، ونتيجة علاقاتها الخارجية النشطة التي تجعل منها حليفا لا يوازى، ففي عام 1954 كانت تركيا عضواً في ثلاث معاهدات دفاعية مختلفة، الأولي: عضويتها في الحلف الأطلسي إلي جانب الدول الغربية الكبرى. والثانية: عضويتها في حلف البلقان مع اليونان ويوغوسلافيا. والثالثة: تحالفها مع الباكستان(عبد الفتاح، 2010، ص78).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجاءت توقيع معاهدة الدفاع التركية العراقية عام 1955 ، لتزيد من أهمية تركيا كحليف على الصعيدين الدولي والإقليمي، وبحكم موقعها من الدول العربية المعادية لإسرائيل، فقد اعتبر الإسرائيليون تركيا محطة هامة لجمع المعلومات والتجسس ومن الواضح، فإن الأنظمة العربية أخطأت تجاه تركيا حين تجاهلت موقع تركيا الجيواستراتيجي وتعاملت مع الجمهورية التركية كدولة غريبة عن ثقافة الدول العربية رغم وحدة الدين، الأمر الذي دفع بإسرائيل يهودية الديانة لاستغلال حالة التصادم أو التنافر تلك من أجل تحقيق المصالح الإسرائيلية (عبد الطاهر، 2005، ص39).

اعتبرت إسرائيل أن تركيا تمثل مفتاحاً وموقعاً استراتيجياً هاماً للسيطرة على ما يسميه الأمريكيون "كنوز العالم" (أي الشرق الأوسط)، وباباً عريضا مشروعاً لدخول أسواق القارة الأسيوية. كما رأي الإسرائيليون في تركيا، أنها قادرة علي أن تشكل صالة العرض لكل ما تنوي إسرائيل تسويقه. مما جعل العلاقات التجارية بين البلدين تحقق أعلى ميزان تجاري في منطقة الشرق الأوسط، وحدوث أعلي معدلات للتبادل التجاري بينهما، لاعتماد إسرائيل علي تصدير الصناعات المختلفة لتركيا في الوقت الذي تستورد منها المواد الغذائية المختلفة (عودة، 2009، ص112). كما تم التركيز على العديد من المشاريع التي يمكن الاستفادة فيها من مقومات تركيا الاقتصادية، التي تجعل التكامل الاقتصادي مع إسرائيل أمراً مغرياً، بالإضافة إلى أن القطاع السياحي التركي استقطب حوالي نصف مليون إسرائيلي عام 2008 ، أي ما يشكل 7- 8% من مجموع سكان إسرائيل (عودة، 2009، ص112).

كما أن التحالف بين الجانبين سيضع الإسرئيليين على "خط الفتنه"، من خلال التلاعب بخيوط المسألة الكردية المتشابكة كما سيضع الدولتين على "خط النفط". فإن وجودهم على تخوم منابع النفط العربي وفي أواسط أسيا، سيعطيهم موقعاً مؤثراً على هذا الصعيد. ثم إن هذا التعاون يندرج في إطار إستراتيجية إسرائيل التقليدية الرامية إلى بناء علاقات مع دول متاخمة لأعدائها المجاورين، بمعنى أن إسرائيل وجدت ضالتها في تركيا لتسويق منتجاتها العسكرية عبر البوابة التركية، كما عملت تل أبيب على الترويج لصادراتها من خلال الأخيرة، في ظل رفض التطبيع العربي، ورفض استيراد المنتجات الإسرائيلية، ومن جانب آخر فإن إسرائيل تقوم بالاستفادة من توسيع دائرة علاقاتها التجارية مع دول البلقان وروسيا لعلاقة تلك الدول القوية بتركيا، والحصول على مكاسب نفطية قد تغنيها عن الدول العربية (النعيمي، 2007، ص45).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التشابه بين النخبة التركية والنخبة الإسرائيلية، من شأنه أن يشد تركيا باتجاه إسرائيل، خاصة في إقامة علاقات إستراتيجية. فهناك نظرة ايجابية في الأوساط الإسرائيلية لتركيا، فبن غوريون درس هناك، وأتاتورك شخصية لا تزال تنتزع بعض الإعجاب في الأوساط الإسرائيلية، ووفق رأي دبلوماسي تركي كبير، فإن "البلاد المماثلة الوحيدة لتركيا في الشرق الأوسط هي إسرائيل" ويرى الطرفان أن هناك تشابهاً بين نظاميهما. وأنهما دول غريبة عن المنطقة. ولعل هذا مادفع بديفيد بن غوريون وعدنان مندريس إلى توقيع اتفاق ضد "الراديكالية الشرق أوسطية وضد التأثير السوفيتي عام 1958 (الغول، 2013، ص67).

وعليه، فإن العلاقات التركية -الإسرائيلية ظلت في تطور وتماسك رغم ما شابها من توتر في بعض الأحيان، وذلك لتحقيق تلك المكاسب التي من شأنها بقاء قوة الطرفين، وقدرتهما على إعادة صياغة المنطقة بما يتناسب مع مصالحهما الخاصة.

المطلب الثاني- المحددات الخارجية الإسرائيلية

وجدت إسرائيل في تركيا ضالتها لتحقيق طموحاتها وأهدافها الخارجية، سيما وأن المنطقة العربية في حالة عداء دائم مع الأولى منذ نشأتها، فإسرائيل كانت لديها من الأهداف الخارجية والعوامل ما دفعها بالتفكير جدياً بتوطيد العلاقات التركية -الإسرائيلية، حيث أنها بحاجة دائمة لأصدقاء وأحلاف لهم أن يدفعوا عنها العدوان حال وقوع حرب أو ما شابه بين تل أبيب والعواصم العربية أو الإسلامية الأخرى، وعليه قامت إسرائيل بعقد العديد من الاتفاقات الملزمة للطرفين الإسرائيلي والتركي لضمان بقاء العلاقات بين الجانبين، سواء أكانت علاقات عسكرية أم أمنية أم اقتصادية أم غيره، وهو ما حدث بالفعل، فأثر سلباً على العلاقات التركية-العربية (خماش، 2010، ص37).

ولقدت وجدت إسرائيل في تحالفها مع تركيا، الورقة الرابحة والأمثل لتغيير الهوية العربية والإسلامية في المنطقة ذات الغالبية العربية، عن طريق تركيا التي كانت مركزاً تسيطر عليها لأربعة قرون مضت، ومحاولة منها لتطويق العالم العربي بتحالفات مع دول محيطة به حسب إستراتيجية شد الأطراف التي نادى بها بن غوريون أول رئيس وزراء إسرائيلي، خاصة بعد سقوط نظام الشاه في إيران، فتركيا أضحت المتنفس الوحيد لإسرائيل في بحر كله عداء وكراهية من قبل العرب (يوسي، 2010، ص1).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما سعت تل أبيب القائمة على مبدأ شدّ الأطراف إلى تطويق الدول العربية المعادية لها، والتي تحكمها النزعة القومية، من خلال التحالف مع الدول غير العربية الواقعة على أطراف الشرق الأوسط مثل تركيا وإيران وأثيوبيا، والأقليات الطائفية، والتي تجمعها بإسرائيل المخاوف من القلب، أو المركز العربي السني والعداوة له وذلك من أجل تطويقه. حيث أن التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي ما يزال يفكر بعقلية إستراتيجية شدّ الأطراف، على الرغم من جميع المتغيرات التي حصلت وتحصل اليوم، فالدول العربية أصبحت أقرب إلى إسرائيل وأكثر تصالحاً معها، منها إلى تركيا وإيران؛ في حين أن النظام تغيّر في إيران، والسياسة التركية قد تغيرت أيضاً (الغول، 2013، ص70).

ومهما يكن من أمر، فقد استطاعت إسرائيل أن تكسب تركيا كحليف لها ضد الدول العربية من خلال الخطط والمشاريع التي قامت بها الدولتان سواء على الصعيد العسكري أم الاقتصادي أم غيره، إلا أنها باتت اليوم على المحك، فالأوضاع تغيرت، وأضحت الدول العربية أقرب لإسرائيل منها لأنقرة وطهران، غير أن تركيا وإيران دولتان قويتان كما سبق الإشارة إليه، ونظامهما مستقر، بخلاف الدول العربية التي تعمها حالة من الفوضى. وحتى مع قيام إسرائيل في الآونة الأخيرة بتعزيز علاقاتها مع اليونان وقبرص وبلغاريا من أجل إحداث توازن لتعويض تراجع علاقاتها مع تركيا (نور الدين، 2007، ص42).

كما تهدف إسرائيل من وراء علاقاتها مع تركيا، لتخفيف المسؤولية الأمنية على عاتق الولايات المتحدة ومنها تزايد القوة الإيرانية، وفقاً لنمط حلف بغداد السابق. ومن ثم فإن دور تركيا مهم للغاية، ويتحقق ذلك الهدف من حيث ضبط التوازنات الإقليمية من ناحية، وموازنة الإسلام الأصولي في إيران وفي باقي المنطقة العربية من ناحية أخرى. بالإضافة إلى سعي إسرائيل كذلك إلى عزل إيران ومحاولة ردعها، إذ أن الاتفاق العسكري مع تركيا من وجهة نظر شمعون بيريز هو اتفاق أمني في مواجهة إيران، التي تسعى للحصول على أسلحة متطورة من روسيا والصين وكوريا الشمالية (بولك باشا، 2003، ص39).

ولعل ما سبق يوضح مدى تعلق الولايات المتحدة بإسرائيل، فالأجندة الإسرائيلية مرتبطة بتحقيق سياسيات الولايات المتحدة في المنطقة، وعليه فقد نشأ العداء بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وبين إيران والمنظمات الإسلامية الراديكالية -حسب تصنيف الولايات المتحدة - من جهة أخرى.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتهدف إسرائيل من علاقتها بتركيا للوصول إلى منابع المياه العربية في دجلة والفرات والسيطرة عليها بصفة الشريك الاستراتيجي لتركيا، باعتبار تركيا تتحكم بمنابع نهري دجلة والفرات، وتلك المياه تزود كل من سورية والعراق الدولتين الأقوى في المشرق العربي. والسيطرة على مياه هذين النهرين تعني خلق مزيد من الضغوط على هاتين الدولتين واجبارهما على الإذعان للولايات المتحدة واسرائيل وابتزاز سورية في مفاوضات الحل النهائي (عبد العاطي، 2009، 159).

لذلك كان هناك تعاون متنامي بين تركيا واسرائيل، وذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية خلال عملية السلام في الشرق الأوسط، خصوصاً بعد إعلان المبادئ الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في 13 أيلول/سبتمبر 1993 . ويتزامن ذلك اليوم مع الفوائد المتبادلة والواضحة المعالم بين هذين البلدين، ووجود خصائص مشتركة تمكنهم من توسيع نطاق الاتفاقات الثنائية في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، حيث تعتبر المياه العذبة مورداً هاماً في الشرق الأوسط (نور الدين، 2007، ص45).

إضافة لما سبق محاولة إسرائيل من خلال تحالفها مع أنقرة، الإساءة للعلاقات العربية -التركية، ومنع أي تقارب عربي-تركي، أو إسلامي -تركي محتمل، خاصة وأن تركيا دولة إسلامية كبرى على المستوى الإقليمي، ولها تأثير في المنظمات الإسلامية. وشهدت تركيا أثناء وصول حزب الرفاة للسلطة نوعاً من التقارب مع العرب وايران، كما أن هناك تنافساً ما بين الدول الإسلامية واسرائيل للسيطرة على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى. وتخشى إسرائيل من تحول تلك الجمهوريات، التي يقدر عدد السكان المسلمين فيها بحوالي 60 مليون، إلى نظام مماثل للنظام القائم في باكستان على أساس أيديولوجي، ولذلك فإن إسرائيل تسعى بأن تدخل هذه الدول عن طريق تركيا. وقد عبر شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي عن أمله أن تسود الأتاتوركية في تلك المنطقة، لتبقى بعيدة عن تأثير إيران وباكستان، ولتستطيع إسرائيل أن تتحرك فيها بحرية تامة تحت غطاء تركيا (سرور، 2010، ص189).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الخامس

## انعكاسات العلاقة التركية-الإسرائيلية على دول الجوار

منذ العام 2002 ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا حدثت تطورات بالغة الأهمية في علاقات تركيا بمحيطها الإقليمي، أسفرت هذه التطورات عن توقيع اتفاقيات شراكة استراتيجية مع سوريا والعراق وتوقيع اتفاقيات تعاون متعددة الأبعاد مع ايران وقبول بالدعوة السورية – الإيرانية لتأسيس شراكة رباعية: إيرانية – عراقية – سورية – تركية، تكون قادرة على مواجهة المخاطر المشتركة في المنطقة، وفي مقدمتها الخطر الإسرائيلي. ففي الوقت الذي كانت فيه علاقات أنق رة مع تل أبيب تعاني تراجعاً ملحوظاً وتوتراً ملموساً، سعت أنقرة إلى تذويب الخلافات وتعزيز التقارب مع الدوائر الإقليمية، خاصة العراق، وسوريا. فقبل هذا كانت التوترات في العلاقات بين أنقرة وهذه الدول بمثابة الروافد المغذية للتقارب التركي – الإسرائيلي.

ويتناول هذا الفصل انعكاسات العلاقات التركية الإسرائيلية على دول الجوار من خلال مبحثين، يستعرض المبحث الأول انعكاسات العلاقات التركية الإسرائيلية على العراق وسوريا، ويستعرض المبحث الثاني الخيارات المستقبلية للعلاقات التركية الإسرائيلية.

### المبحث الأول انعكاس العلاقات التركية الإسرائيلية على العراق وسوريا

برز بوضوح من بداية حكم حزب العدالة والتنمية المساعي التركية إلى دور ريادي في المنطقة، وتعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى تغيير سياسة تركيا تجاه المنطقة برمتها، وأن تكون تركيا فاعلاً أساسياً في قضايا المنطقة من ضمنها دولة العراق (المرشد، 2018).

وقد يكون العراق البلد الأكثر أهمية لتركيا نظراً، إلى الجوار الجغرافي من جهة، والى تداخل المشكلة الكردية بصورة عضوية بينه وبين تركيا من جهة أخرى. فبعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 م، رفضت تركيا تقسيم العراق لدول مستقلة وبشكل خاص إقامة دولة مستقلة للأكراد، لأن مصلحة تركيا هي في استمرار العراق دولة موحدة ومستقرة، لذا تعارض تركيا مطالب الأكراد للسيطرة على الموصل وكركوك التي تضم 2-3% من سكان العراق من أصل تركي (500-800 ألف نسمة (أبو هدية، 2005، ص171).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الاتفاق العسكري التركي – الإسرائيلي فقد وضع سوريا في حالة حرجة بسبب العلاقات المضطربة حول العديد من القضايا ومن أهمها قضية لواء الإسكندرون، إضافة إلى قضية المياه والأكراد، هذا من الجانب التركي أما من الجانب الاسرائيلي فسوريا ما زالت في حالة حرب مع إسرائيل بسبب الاحتلال الاسرائيلي لمنطقة الجولان.

ويتناول هذا المبحث انعكاسات العلاقات التركية الإسرائيلية على العراق في المطلب الأول، بينما يتناول العلاقات التركية الإسرائيلية على سوريا في المطلب الثاني.

المطلب الأول- انعكاسات العلاقات التركية الإسرائيلية على العراق

تعد تركيا من دول الجوار الرئيسة للعراق، وتولي أهمية كبيرة للعراق الذي طالما شكل الساحة الأكثر حرية للتحرك التركي في مطاردة حزب العمال الكردستاني بالتعاون مع نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، لذلك وبشكل عام فإن تركيا معنية باستقرار العراق ووحدته، ونجاحه (شيال والأسدي، 2013، ص7).

وتوصف العلاقات التركية العراقية قبل الاحتلال بأنها لم تكن حسنة لكن لم تكن في حالة عداء ولا حرب مع نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين بالرغم من وجود مشاكل ترتبط بالعلاقات التركية العربية عموماً والعراقية خصوصاً ومن اهمها قضية المياه، وتأثير الشمال العراقي الكردي على الحدود التركية العراقية.

وعندما بدأت الإدارة الأمريكية في عام 2002 بتحريك المسألة العراقية في اتجاه تشكيل مناخ ضاغط لإسقاط النظام العراقي، توجه مساعد وزير الدفاع الأمريكي (ولفوويتر) في عام 2001 إلى تركيا طالباً منها المشاركة في الحرب وفتح جبهة شمالية ضد العراق(المرشد، 2018، ص71).

وقد رفض البرلمان التركي التعاون مع الولايات المتحدة لغزو العراق، وبذلك أبعد البلاد عن تورط عسكري يؤثر سلباً على الأمن التركي ويثير الشكوك لدى جيران العراق فيما يتعلق بطموحات العثمانية الجديدة الخفية للدولة التركية (نوفل، 2016).

وقد شهدت العلاقات التركية العراقية بعض الأزمات مثل هجمات حزب العمال الكردستاني ضد الأراضي التركية عام (2006-2007)، ورد تركيا بعمليات عسكرية في الشمال العراقي، فضلاً عن الخلافات بين الطرفين خلال فترة حكومة المالكي التي وصفتها الحكومة التركية بأنها تتبع سياسة إقصائية طائفية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر موضوع العلاقة بين إسرائيل وأكراد العراق أحد القضايا الخلافية الرئيسية في العلاقات التركية - الإسرائيلية. حيث تمّ نشر العديد من التقارير التي تحدّثت عن قيام إسرائيل بتدريب الميليشيات الكردية في شمال العراق، وتورطها في عمليات سرية بدول مجاورة مما أدى إلى مزيد من التوتر في علاقات أنقرة وتل أبيب(علي، 2013، ص262).

وإلى جانب ذلك، يعتقد العديد من المحللين الأتراك والمسؤولين أن الهجومات التي يشنها حزب العمال الكردستاني ضد الجيش التركي لها علاقة كبيرة بإسرائيل، رغم نفي هذه الأخيرة للأنباء التي أشارت إلى وجود العلاقات بين الحكومة الاسرائيلية وحزب العمال الكردستاني.

وتجد الحكومة التركية أنّه كلما ازداد التغلغل الإسرائيلي في شمال العراق، كلما انعكس ذلك سلباً على المستويين الأمني والسياسي وعلى دورها الإقليمي. فالمصالح الإسرائيلية في شمال العراق، المتمثلة في دعم الأكراد، تأتي من منطلق احتواء الخطر على وضع إسرائيل الاستراتيجي. فهي تعمل في شمال العراق وفقاً لما يخدم مصالحها. ومن الطبيعي أن تكون متضاربة مع المصالح التركية (الربض، 2011، ص33).

وفي الوقت الذي تثير فيه إسرائيل شكوكاً لدى الحكومة التركية بشأن شمال العراق تحسنت العلاقات التركية – العراقية. حيث وقعت الدولتان في 2009 م على اتفاقية للتعاون العسكري، واتخذت العلاقات بين الدولتين مساراً إيجابيا، عندما تم توقيع ما يزيد على 40 مذكرة تفاهم حول مواضيع تتراوح بين الحوار الأمني الاستراتيجي إلى التعاون التجاري في مجال الطاقة. وقد عملت مثل هذه المبادرات على زيادة حجم التبادل التجاري الثنائي بصورة سريعة، ومهدت الطريق للشركات التركية والمستثمرين الأتراك للاستفادة من الفرص السانحة في الدولة المجاورة( فول، 2012، ص487).

ويرى العراق أن تركيا تمثل حليفاً وشريكاً سياسياً قادراً على بناء الاقتصاد العراقي، ولاسيما البنية التحتية، فضلاً عن أهميتها فيما يتعلق بقدرتها على تأمين خطوط تصدير الطاقة ومساراتها. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التجارة والاستثمارات التركية في المنطقة الكردية في شمال العراق تمثل أحد عوامل الاستقرار، ففي عام 2009 م، زار وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو أربيل عاصمة المناطق الكردية في العراق.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد وافقت تركيا على فتح قنصلية لها فيها. كما زار مسعود برزاني تركيا عام 2010، والتي توجت بتوقيع عدد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، وفي عام 2013م وقعت تركيا اتفاقيه تعاون في قطاع النفط والغاز الطبيعي بمليارات الدولارات مع شمال العراق توفر تدفق 10 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا إلى تركيا (الشيمي، 2015).

الحكومة الإسرائيلية، قد آلت على نفسها محاصرة حكومة العدالة والتنمية وتقويضها عبر وسائل شتى من أبرزها: تأجيج نشاط حزب العمال الكردستاني الذي تربطه علاقات وثيقة بتل أبيب. وكشفت السلطات الأمنية التركية أن الانتحاري الكردي (وداد أجار 24 سنة) المنتمي لحزب العمال الكردستاني منفذ الهجوم الانتحاري في ساحة تقسيم بإسطنبول في سبتمبر 2010 م، متسببا بجرح 32 شخصا من بينهم 15 شرطيا، قد استخدم أجهزة اتصال من نظام "ماجلان إس 313 " الإسرائيلي، والذي أحضره الانتحاري من إسرائيل عبر قبرص الشمالية (عبد الفتاح، 2010، ص144). حيث تحاول إسرائيل إثارة الأكراد ودفعهم للمطالبة بدولة مستقلة على حساب كل من إيران، تركيا، سوريا والعراق.

المطلب الثاني- انعكاس العلاقات التركية الإسرائيلية على سوريا

مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة خلال عام 2002م، كانت سوريا العنوان الرئيس لسياسة تصفير المشاكل التي انتهجتها تركيا في هذه الفترة، فقد تحسنت العلاقات التركية - السورية بشكل غير مسبوق(نور الدين، 2011، ص27)، إثر الزيارة التي قام الرئيس السوري بشار الأسد إلى تركيا في عام 2004م، وردّ الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر آنذاك بزيارة خلال عام 2005م. كما دخلت تركيا كوسيط بين إسرائيل وسوريا في المفاوضات غير المباشرة التي جرت في اسطنبول في عام 2008م (محفوظ، 2009، ص69).

غير أن العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية عام 2008م وبداية عام 2009م، وما نتج عنه من توتر في العلاقات التركية – الإسرائيلية أدى إلى توقيف الوساطة التركية، وقد وصلت العلاقات بين تركيا وسوريا إلى مرحلة متقدمة جداً من التعاون، وتحولت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين على أرفع المستويات إلى مسألة روتينية. فلم تعد تشكل مفاجأة أو حدثاً. كما يتجلى هذا التحسن في علاقات البلدين من خلال عدد من القضايا الاقليمية، مثل التوافقات على الأكراد وسياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة والمصالحة الفلسطينية. وعمل البلدان على تأسيس مجلسا للتعاون الاستراتيجي الذي عقد اجتماعه الوزاري الأول في عام 2009 م. كما ألغتا تأشيرات السفر بينهما، وتم توقيع اتفاقية التجارة الحرة (عبد الفتاح، 2010، ص167).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقام الجانبان التركي والسوري في 2009 م ببدء أول تدريبات عسكرية برية مشتركة بين قوات الحدود. وفي نفس يوم بدء التدريبات، تم توقيع اتفاقا للتعاون الأمني الثنائي لتعميق التعاون في قطاع الصناعات الدفاعية والعسكرية، وذلك على هامش استضافة إسطنبول المعرض الدولي للصناعات الدفاعية (محفوظ، 2011، ص47). وقد اعتبرت العديد من التحليلات هذه التطورات بمثابة تغير نوعي في اتجاه تعزيز التعاون الأمني السوري- التركي، ومراجعة العلاقات التركية-الإسرائيلية. وهو ما عززته بعض ردود الفعل الإسرائيلية، فالعديد من التحليلات الإسرائيلية انتقدت هذه المناورات، واعتبرتها مؤشراً إضافياً لتدهور العلاقات التركية- الإسرائيلية في عهد حكومة العدالة والتنمية، مع دعوة بعض هذه التحليلات إلى مراجعة اتفاقيات التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي لضمان عدم تسرب الأسرار العسكرية الإسرائيلية إلى سوريا. كما انتقد وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك المناورات السورية التركية باعتبارها "تطوراً مزعجا"، وكذلك صرح السفير الإسرائيلي لدى تركيا بأن إسرائيل مهتمة بمتابعة نطاق هذه المناورات وأهدافها. ولعل التقييم الأكثر دقة لهذه المناورات هو ذلك الذي قدمه رئيس الأركان التركي، حين رفض الانزعاج الإسرائيلي من هذه التدريبات باعتبارها شأناً خاصاً بتركيا.

غير أن انتفاضات ما يسمى بالربيع العربي في سوريا خلال عام 2011م والانتقادات التي وجهتها لها أنقرة بسبب قمعها العنيف للاحتجاجات، وعدم قيامها بالإصلاحات التي حثت تركيا القيادة السورية على ضرورة الإسراع في تنفيذها. كل ذلك قدم صورة أخرى لموقع تركيا من العلاقة مع دمشق؛ أي أن "الربيع العربي" الذي وصل إلى سوريا أوجد معه تباعدا بين سوريا وتركيا وتقاربا بين تركيا و إسرائيل (برهومة، 2014).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثاني الخيارات المستقبلية للعلاقات التركية- الإسرائيلية

اتسمت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية بالتوتر وذلك إثر حدوث بعض التطورات المحلية، والإقليمية المهمة التي بدأت بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر من عام 2002 م وتشكيله الحكومة التركية منفردًا، ومن بعد ذلك الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 م وما تبعه من تداعيات على العلاقات بين تل أبيب وأنقره عقب إفتضاح سر المخططات الأمريكية والإسرائيلية حيال الأكراد في شمال العراق، مروراً بتصعيد تل أبيب لخروقاتها ضد الفلسطينيين على نحو أفرز ضغوطًا شعبية هائلة على حكومة العدالة والتنمية ذات الجذور الإسلامية، وعزز من فرص تفجر الخلافات بين أنقره وتل أبيب على أكثر من صعيد (الحباشنة، 2011، ص22).

وبتناول هذا المبحث السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية- الإسرائيلية من خلال مطلبين، يستعرض المطلب الأول مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية، بينما يستعرض المطلب الثاني الخيارات المستقبلية في ظل التطورات الجديدة للعلاقات التركية الإسرائيلية.

المطلب الأول- مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية

الملاحظ أنه تزامن تفاقم التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية مع تنامي التقارب التركي مع كل من سوريا وإيران الذي كان توتر العلاقات بين أنقرة وكل منهما أحد الروافد المغذية للتلاقي التركي الإسرائيلي فيما مضى، والذي عزز هذه العلاقات هو المخاوف من نشوء كيان كردي ذي نزعة إستقلالية على حدودها مع العراق يحظى بتعاطف غير سري من الغرب وإسرائيل، في وقت هي على علم منه بمواقف متطابقة تجمعها مع الجانبين السوري والإيراني من الموضوع الكردي. تسبقها مجموعه من المصالح المهمة التي تمثلها الحدود المشتركة، والأسواق الواسعة، والعمق التاريخي والثقافي، ما حدا بها للاستجابة لنداء مصالحها، مستفيدة من ضعف القبضة الأمريكية التي لم تعد بذات القدرة الضاغطة التي كانت عليها سابقًا (عبد الفتاح، 2010، ص116).

وعلى الرغم من أن توجه سياسة تركيا نحو الشرق الأوسط ونحو العالمين العربي والإسلامي إلا أن ذلك لا ينعكس على علاقتها مع الغرب وإسرائيل، فهي تحتفظ بعلاقات ممتازة مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي. لكن تركيا قررت ممارسة ضغوط ثقيلة على إسرائيل بسبب الضغط الشعبي على حكومة أردوغان، لكنها لا تدير ظهرها للغرب، فأردوغان لم يتنازل عن حلم الإنضمام للإتحاد الأوروبي، ولا عن العلاقات المميزة مع واشنطن (الشيمي، 2015).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فلا شك أن إرتباطات تركيا الإستراتيجية بالغرب وأمريكا وحلف الأطلنطي تحول دون قطع هذه العلاقات. وكما هو معروف، فإن اللوبي اليهودي يسيطر على أروقة صناعة القرار في الولايات المتحدة، وأن الساسة الأتراك يدركون أن خطب وده سيعود في صورة دعم أمريكي في الملف القبرصي والأرمني والكردي، وهي المعوقات التي تحول دون تحقيق الرغبة التركية في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي. أضف إلى ذلك أهمية التعاون الإقتصادي بين البلدين، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل حوالي 3.4 مليار دولار عام 2008 م. حيث عملت تركيا في السنوات الأخيرة عدداً من المشروعات العملاقة مع إسرائيل، لزيادة قدراتها على إنتاج الطاقة والحاصلات الزراعية (الربضي، 2011، ص33).

أما إسرائيل فترى في تركيا الحليف الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال الإستغناء عنه، حيث سعت إسرائيل للإستفادة من علاقتها مع تركيا لتحقيق عدد من الأهداف من أهمها: كسب الشرعية السياسية، والإقتصادية للخروج من العزلة السياسية، والإقتصادية من دولة إسلامية مثل تركيا، والحصول على المياه التركية عند الضرورة، والإستفادة من الموقع الجيوبوليتيكلي لتركيا، والوجود في الحدود الإيرانية بهدف جمع المعلومات، ومراقبة المراكز الحيوية، والإستراتيجية لإيران من ناحية، والحضور النشط السياسي، والإقتصادي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز عبر البوابة التركية من ناحية أخرى (الحباشنة، 2011).

أما بالنسبة لتنامي التقارب التركي مع كل من إيران وسوريا، فبالنسبة لإيران، لا يمكن لأنقرة التعويل كثيراً على إنفتاحها على طهران؛ إذ يتهدد التقارب التركي الإيراني وجود مخاوف متبادلة لدى كل طرف حيال الآخر. فمن جانبها، لم تهدأ مخاوف إيران جراء علاقات تركيا الإستراتيجية بإسرائيل والولايات المتحدة، فضلاً عن عودة أنقرة إلى التحليق مجدداً في فضاء ما يسمى بالعالم التركي الذي تتنازعها فيه إيران النفوذ في شطر حيوي منه، والمتمثل في: آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين (الشيمي، 2015).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما تركيا من جهتها، وعلاوة على ما يثيره تقاربها مع إيران من قلق دوائر تركية عسكرية وعلمانية، فترى أن إيران مثقلة بمشاكل وخصومات مع إسرائيل والغرب بالقدر الذي يهدد بتعكير صفو علاقات أنقرة مع تلك الدول. كما ينتاب الأتراك جميعًا قلق من تعاظم النفوذ، والحضور الإيرانيين في العراق. من ناحية أخرى، برغم ما تبديه تركيا من تفهم للمقاصد المدنية للبرنامج النووي الإيراني، تشكل الطموحات النووية الإيرانية مصدر إزعاج حقيقي لتركيا وذلك إذا تسنى لإيران إنتاج السلاح النووي عبر صفقة سرية مع واشنطن وتل أبيب؛ فمن شأن ذلك أن يخل بالتوازن الإستراتيجي الذي يعد الدعامة الرئيسة لاستقرار العلاقات بين أنقرة وطهران (الحباشنة، 2011).

وبالنسبة لسوريا، تقف مشاكل عديدة كعقبات مهمة في طريق تقارب تركيا مع سوريا، كالمشاكل الحدودية والإثنية. غير أن مشكلة مياه دجلة والفرات تظل الأبرز من بينها جميعًا، لاسيما وأن حكومة العدالة والتنمية لم تدخل أي تغييرات إيجابية ملموسة على إستراتيجية تركيا في هذا الخصوص.

المطلب الثاني- الخيارات المستقبلية في ظل التطورات الجديدة للعلاقات التركية الإسرائيلية.

يمكن توقع الخيارات المستقبلية للعلاقات التركية الإسرائيلية في ظل التطورات الجديدة كما يلي:

الخيار الأول:

من المتوقع أن تقوم تركيا بتجميد، أو قطع علاقتها مع إسرائيل، إلا أن هذا السيناريو مستبعد؛ وذلك أن الإرتباطات التركية الإستراتيجية بالغرب وأمريكا وحلف الأطلنطي تحول دون قطع هذه العلاقة، ناهيك عن أهمية علاقات التعاون في الجانبين العسكري والإقتصادي بين البلدين. فعلى الرغم من أجواء التوتر التي شابت العلاقات بينهما، إلا أنه سيظل الحرص من جانب كلتا الدولتين على المحافظة على هذه العلاقة بينهما، وأن لا تصل العلاقات بهما إلى القطيعة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخيار الثاني:

من المحتمل عودة العلاقات التركية-الإسرائيلية إلى سابق عهدها، وتقوية جذورها، إلا أن هذا السيناريو مستبعد، خاصة في ظل إستمرار بقاء حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية في السلطة، وبقاء حزب الليكود المتطرف في الحكم بإسرائيل، واستمراره بإعاقة عملية السلام، وممارسة سياسته العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني.

الخيار الثالث:

استمرار حالة الشد والجذب، وتوتر العلاقات من حين إلى آخر، وهذا السيناريو الأكثر إحتمالاً، وذلك بسبب مواقف حكومة اليمين الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتانياهو العدوانية على الشعب الفلسطيني. ولكن يمكن القول أنه؛ على الرغم من تزايد مؤشرات التوتر في العلاقات بين البلدين، إلا أنه ينظر إليها بإعتبارها مستجدات طارئة لن تؤثر في عمق العلاقات الإستراتيجية القائمة بين الدولتين، والتي تصوغها لغة المصالح المتبادلة بين كلا البلدين. حيث أن هناك علاقات تعاون في مختلف المجالات، وخاصة في المجالين العسكري والإقتصادي. أضف إلى ذلك، فإن تركيا ما زالت بحاجة إلى دعم الولايات المتحدة لتسوية المشكلات التي تواجهها مثل: (الأرمن، الأكراد، قبرص) والتي تعوق تحقيق حلمها بالإنضمام إلى عضوية الإتحاد الأوروبي. وتدرك أنقره أنه لن يتحقق لها ذلك إلا من خلال اللوبي اليهودي، الذي يسيطر على أروقة صناعة القرار السياسي في نيويورك، والذي يعمل لصالح إسرائيل.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الخاتمة

جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على العلاقات التركية – الإسرائيلية وانعكاساتها على دول الجوار العربي من 2002-2017: دراسة حالة سوريا والعراق، ومن خلال استقراء واقع هذه العلاقات، قد تم التوصل إلى النتائج التالية:

تعد العلاقات التركية – الإسرائيلية شاملة لجميع أسباب إقامة العلاقات فهي تشمل على تفسير المصلحة في العلاقات الدولية. وهو سبب إقامة العلاقات بين البلدين، وعلى مفهوم الاعتماد المتبادل. حيث إن كلاً من تركيا واسرائيل تعتمد على الأخرى في عدة جوانب، أهمها العسكرية والأمنية والاقتصادية.

لم تتغير توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة جذرياً عمّا كانت عليه السياسة الخارجية التركية قبل عام (2002) وصعود حزب العدالة والتنمية، إنما تأتي في إطار عملية إعادة التموضع والبناء التي تبناها حزب العدالة والتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والاستفادة من عمقها الجغرافي والتاريخي، وفي إطار القيام بأدوار فاعلة تجاه الأحداث والمشكلات التي وقعت بعد الحرب الباردة.

لم تتخل تركيا عن علاقاتها التقليدية مع الولايات المتحدة واسرائيل وكعضو فاعل في حلف شمال الأطلسي، حتى أنها لم تتخل عن خيارها الاستراتيجي وهو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

تعد الولايات المتحدة الداعم الرئيسي للعلاقات التركية – الإسرائيلية، لأن مبدأ رئيسي من مبادئ سياستها الشرق أوسطية يقوم على إنشاء تحالف تركي – إسرائيلي يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة ويحافظ على الأمن والاستقرار، واحتواء الأنظمة المعارضة لها.

بعد التطرق إلى السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات التركية – الإسرئيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، نرجح في المستقبل القريب والمتوسط، استمرار الوضع القائم المتسم بالتراجع النسبي في العلاقات التركية – الإسرائيلية على مستوى العلاقات الدبلوماسية والسياسية، دون القدرة على التأثير في الجانبين العسكري والاقتصادي وفي المسار العام لهذه العلاقات. حيث يمكن القول أن ثوابت السياسة الخارجية التركية التقليدية لن تتغير بشكل جذري، وأن ما تشهده حاليا هو محاولة التكيف مع متطلبات البيئة الداخلية، بالإضافة إلى ما تمليه المصالح القومية التركية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترى الحكومة التركية أنّه كلما ازداد التغلغل الإسرائيلي في شمال العراق، كلما انعكس ذلك سلباً على المستويين الأمني والسياسي وعلى دورها الإقليمي، الأمر الذي يحدث اضطراباً في العلاقات التركية الأسرائيلية.

يرى العراق أن تركيا تمثل حليفاً وشريكاً سياسياً قادراً على بناء الاقتصاد العراقي، ولاسيما البنية التحتية، فضلاً عن أهميتها فيما يتعلق بقدرتها على تأمين خطوط تصدير الطاقة ومساراتها.

مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة خلال عام 2002م، كانت سوريا العنوان الرئيس لسياسة تصفير المشاكل التي انتهجتها تركيا في هذه الفترة، فقد تحسنت العلاقات التركية - السورية بشكل غير مسبوق، في الوقت الذي اضطربت فيه العلاقة التركية الإسرائيلية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# المراجع

## أولاً- المراجع باللغة العربية


أبو الخير، السيد مصطفى أحمد. (2005). النظرية العامة للأحلاف العسكرية، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة مصر.

أبو مطلق، رائد محمود. (2012). العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (2002-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

أبو مطلق، رائد محمود. (2012). العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (2002-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

أبو هدية، أحمد (2005). الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، مركز الدراسات الفلسطينية، دمشق، سوريا.

برهومة، محمد(2014). "التحالفات المتغيرة: العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات"، مجلة السياسة الدولية، http://ahramonline.org.eg/Policy.aspx?Serial=691672 .

البطنيجي، عياد.(2007). التحالف السوري الإيراني: تاريخه حاضره مستقبله، موقع الحوار المتمدن، عدد2138، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=119321

بوقارة، حسين. (2012). السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر، دار هومة.

بولك باشا، سهى. (2003). تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل والدول العربية المجاورة، مجلة الباحث العربي، العدد48.

جندلي، عبد الناصر. (2007). التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع.




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جون بيلس وستيف سميث. (2004). عولمة السياسة العالمية، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث.

الحباشنة، صداح أحمد. (2011). العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (2002 – 2010م)، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، (38)،3، 778-800.

حتى، ناصف يوسف. (1985)، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت.

حجار، عمار. (2002)، السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر.

حسين، غازي.(2005). تركيا و العرب و إسرائيل, الحلف التركي الإسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، العدد 12 السنة الثالثة.

حمدان، محمد عبد الله. (2011). الجماعات اليهودية في تركيا و دورها في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية التركية، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق، سوريا.

خماش، رنا. (2010). العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، مركز مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

خماش، رنا. (2010). العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، مركز مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

خورشيد، حسين دلي. (2007). تركيا وقضايا السياسة الخارجية، مكتبة الأسد، دمشق، سوريا.

خورشيد، حسين دلي. (2011). تركيا والنووي الإيراني: جدل الدور والمصالح، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد110.

درويش، هدى.(2002). العلاقات التركية اليهودية و أثرها على البلاد العربية : منذ قيام يهود الدونمة 1648 إلى غاية القرن العشرين، الجزء الثاني، دار القلم، دمشق، سوريا.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

درويش، هدى.(2002). العلاقات التركية اليهودية و أثرها على البلاد العربية : منذ قيام يهود الدونمة 1648 إلى غاية القرن العشرين، الجزء الثاني، دار القلم، دمشق، سوريا.

دورتي، جيمس وروبرت، بالستغراف (1985). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت.

الربضي، سلام. (2011) "التآكل في العلاقات التركية- الإسرائيلية وأبعاد التغيير الاستراتيجي"، مجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد30.

الربضي، سلام. (2011) "التآكل في العلاقات التركية- الإسرائيلية وأبعاد التغيير الاستراتيجي"، مجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد30.

الرحاحلة، أحمد سليمان. (2014)، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الرشدان، عبد الفتاح (2001): "التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل ومخاطره على الوطن العربي"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، مصر.

الزبيدي، كريم مطر. (2012). سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا، دار الرضوان للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

زقاغ، عادل. (2013). "الواقعية"، http://www.geocities.com/adelzeggagh/realism.html

الشجيري، جاسم محمد. (2011). "موقف تركيا من قضية القدس في ضوء القرارات الدولية والمؤتمرات الإسلامية"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول.

شيباني، إيناس. (2010). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن: دراسة تحليله - مقارنة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشيمي، أحمد حسين . (2015) "تغير العلاقات التركية – العراقية: الدوافع والمتغيرات"، http://www.alukah.net/culture/1035/46746

الشيمي، أحمد حسين . (2015) "تغير العلاقات التركية – العراقية: الدوافع والمتغيرات"، http://www.alukah.net/culture/1035/46746

صالح، محسن. (2010)، تركيا والقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

الصلابي، علي.(2002). الدولة العثمانية عوامل النهضة وأسباب السقوط، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بنها، مصر.

الضميري، عماد (2002) "تركيا والشرق الأوسط"، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن.

عبد الطاهر، محمود سعيد (2005). "التعاون الاستراتيجي التركي -الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإستراتيجية"، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، مصر.

عبد العاطي، محمد. (2009). تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.

عبد العزيز، هشام . (2001)"العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية "، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، (21)11، ص27.

عبد الفتاح، بشير (2010). "أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة.

عبد الفتاح، بشير (2010). "أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة.

علي، عثمان. (2013). حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، مطبعة منارة، أربيل، العراق.

عودة، جهاد (2009). "التحالف العسكري الإسرائيلي-التركي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مصر.

عودة، جهاد . (2003)."التحالف العسكري التركي – الإسرائيلي"، مجلة السياسة الدولية، (38)103، ص325.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغول، يسري عبد الرؤوف. (2013). أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية- الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

الغول، يسري عبد الرؤوف. (2013). أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية- الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

فرج، أنور محمد. (2007). نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية ومقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية.

فول، مراد. (2011). العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

فياض، خالد (2000): "العلاقات التركية -الإسرائيلية من تشيلر إلى أربكان"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مصر.

القطاونة، ياسين أحمد. (2009). الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل أحادية القطبية(1991-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الكبسي، أحمد. (1997). مبادئ العلوم السياسية، مطابع مؤسسة الكتاب المدرسي، بغداد، العراق.

كشك، أشرف عبد الحميد. (1999). الاتفاق التركي الإسرائيلي والأمن العربي، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد50.

محفوظ، عقيل سعيد. (2009). سورية وتركيا: الواقع و الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

محفوظ، عقيل. (2011). "العلاقات السورية- التركية: التحولات والرهانات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخاطرية، يعقوب. (2017). العلاقات التركية-الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (2002-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

المشاقبة، عاهد مسلم. (2014). البعد السياسي للعلاقات العربية- الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، (41)1، 393-373.

المرشد، مي سليم، (2018). الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002 – 2016)، المركز الديموقراطي العربي في ألمانيا، برلين.

نتشة، رفيق.(1991). عبدالحميد الثاني وفلسطين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان.

النعيمي، لقمان عمر. (2007). تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الضمان، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، مصر.

نور الدين، محمد (2007) "تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات"، دار رياض الريس للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

نور الدين، محمد (2010). "تركيا بين العرب وإسرائيل: عامل توازن"، مجلة شئون عربية، بيروت، لبنان.

نور الدين، محمد. (2011) "تركيا وسورية: من تصفير المشكلات إلى تصفير الثقة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 392.

نوفل، ميشال. (2016). النزاع التركي الروسي: سورية التناقض الرئيسي، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

الهاشمي، عبدالله.(2004)،الخلافة العثمانية، دار ابن حزم للطبعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هاكان، يافوز.(2014). العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد 14 ، الطبعة الأولى.

الهلالي، محمد.(2004). السلطان عبدالحميد الثاني بين الإنصاف والجحود، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق سوريا.

الهواري، عبد الرحمن رشدي. (1997). المحور الإسرائيلي التركي والتطلعات التركية في شمال العراق، مجلة الدفاع، عدد133، بيروت، لبنان.

وادسي، سمية. (2014). العلاقات التركية- الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

وادسي، سمية. (2014). العلاقات التركية- الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

يافوز، حاقان (2003) "العلاقات التركية -الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية


Andrew Bradley Phillips(2007), International Relations Theory for the Twenty-First Century, New York , Routledge, 1st Edition , p65.

Arda Baykal (2010): "Where are Turkey's new international relations taking it,"? International Affairs and Defense Section. House of commons, P15

Colin Wight,(2006). Agents, Structures and International Relations: Politics as Ontology, New York, Cambridge Studies in International Relations, Cambridge University Press, p 62-63.

Cynthia Weber (2005). International Relations Theor :A Critical Introduction , New York, Routledge, , Second Edition, 2005, p 60.

David Kushner.(2010)." Before and Beyond the "Freedom Flotilla": Understanding Turkish–Israeli Relations", Israel Journal of Foreign Affairs IV : 3, ,p22,

Jon B. Alterman and Haim Malka (2012)." Shifting Eastern Mediterranean Geometry", Center for Strategic and International Studies, The Washington Quarterly, (38)7,p 112.

Maja Zehfuss , (2004). Constructivism in International Relations :The Politcs Of Reality, Cambridge Studies in International Relations, Cambridge University Press,p 40- 41.

Meltem Müftüler,(2005) "Turkey And Israel: And Evolving Partnership", Ariel Center For Policy Research, Paper No.47 , p 6.

Michel Barnett,(2003) "Social Constructivism", In: John Baylis and Steve Smith (Eds) , The Globalizatoin Of World Politics, Oxford University Press, 3rd edition, p 255




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ofra Bengio. (2005). The Historical Evolution of the Israeli-Turkish Relationship, Turkish-Israeli Relations in a Trans-Atlantic Context Wider Europe and the Greater Middle East Conference Proceedings, The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University,pp 54-55.

Richard Bellamy(1999). Liberalism and Pluralism Towards a politics of compromise, London and New York ,Routledge, First published, p 5.

William A Galston (2002). Liberal Pluralism: The Implications of Value Pluralism for Political Theory and Practice , Cambridge university press, First published in printed format , p 9.



www.manaraa.com

## Abstract

The Turkish - Israeli Relations and its Reflections on Neighboring Arab States: 2002-2017

Syria, Iraq: Case Study

Prebaired by

Faima Omar Seif

Supervisor of

Dr: Ahed Muslim Almshakaba

The study aimed to review the development of Turkish-Israeli relations since the establishment of the State of Israel and to date, to identify the international and regional factors affecting Turkish-Israeli relations, as well as to identify the most important challenges facing Turkish-Israeli relations, (Syria and Iraq). Achieving the objectives of the study was based on of national interest approach.

A number of results were reached:

Turkish-Israeli relations are inclusive of all the reasons for the establishment of relations, including the interpretation of the interest in international relations.

Turkey's new foreign policy orientation has not changed radically since Turkey's foreign policy (2002) and the rise of the Justice and Development Party (AKP) came within the framework of the AKP's.

After discussing the possible scenarios for the future of the Turkish-Israeli relations under the AKP government, in the near and medium term, it is likely that the current situation of relative decline in Turkish-Israeli relations will continue at the level of diplomatic and political relations without the ability to influence both the military and economic sides. And in the overall course of these relations.




المنارة للاستشارات

www.manaraa.com